



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة 08 ماي 1945 قالمة  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية



**الملتقى الوطني الأول حول:  
الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية  
يومي 24 و 25 أبريل 2018**

**تقييم الفساد في الدول العربية  
دراسة تحليلية لحالة الجزائر (2000-2017)**

د. غربي سامية  
جامعة قسنطينة 2، الجزائر

د. بلقاسمي سمية  
جامعة باتنة 1، الجزائر

[Belksoumia8@gmail.com](mailto:Belksoumia8@gmail.com)

**ملخص:**

تعرضنا خلال هذه المداخلة لظاهرة الفساد، تعريفها، أنواعها، أسبابها، مع الإشارة لملامح هذه الظاهرة وواقعها في الدول العربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص، من خلال تقييم مختلف المؤشرات الدالة عليها والمصدرة من منظمة الشفافية الدولية، البنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، لمعرفة مدى نجاح الجهود المحلية والدولية في مكافحتها، وتم التوصل إلى تفوق كل من الإمارات العربية والولايات المتحدة وقطر على سائر الدول العربية في مجال مكافحة الفساد، واللذان قمنا بمحاولة الاستفادة من تجربتهما في محاربتهم. وأيضا توصلنا إلى عدم فعالية تدابير مكافحة الفساد في الجزائر ومعظم الدول العربية استنادا للقيم الضعيفة ودون المتوسط لمؤشرات الفساد في معظمها. ما يدعو إلى تكثيف الجهود الوطنية والدولية مع ضرورة الإلتزام بالشفافية، المشاركة، والمساءلة مما يساعد على الوقاية من هذه الظاهرة ومكافحتها.

**الكلمات المفتاحية:**

مؤشر مدركات الفساد، مؤشر ضبط الفساد، مقياس الفساد العالمي، رشادة الإنفاق الحكومي، الشفافية، المشاركة العامة.

**Abstract:**

Throughout this intervention, we show the phenomenon of corruption, its definition, types and causes, with reference to its features in the Arab countries in general and Algeria in particular, and that by assessing the various indicators issued by Transparency International (TI), the World Bank and the World Economic Forum that show how successful are domestic and international anti-corruption efforts. We find that the best Arab countries in fighting against corruption were the United Arab Emirates (UAE) and Qatar whose experiences in this domain are examples to follow. Based on weak and below average values of corruption indicators, we also realize that the anti-corruption measures in Algeria and most of the Arab countries are ineffective, which needs intensifying national and international efforts by adhering to transparency, participation and accountability all of which helps to prevent and combat this phenomenon.

**Key Words :**

Corruption perceptions index , Control of corruption index, Global Corruption Barometer, efficiency of government spending, transparency, public participation.

**تمهيد:**

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية والمشكلة الرئيسية الأولى التي تواجه مختلف بلدان العالم باختلاف حدتها. ورغم أنه تواجد قديما وعلى مر التاريخ إلا أنه أصبح مشكلة حادة وبرز أكثر في الآونة الأخيرة نتيجة مختلف التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية التي يمر بها العالم. حيث أثبتت نتائج مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية التي تعد من أهم المنظمات التي تهتم باستطلاع الظاهرة ونشرها على صورة تقارير، ازدياد الفساد من سنة لأخرى حتى في أقل دول العالم فسادا. فسواء كان الفساد صغيرا أو كبيرا، يمارس من قبل الأفراد أو المجموعات، تبقى تأثيراته السلبية عظيمة من ضرر للفقراء من خلال تحويل الأموال المخصصة للتنمية لأغراض ومجالات أخرى، تفويض قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية، تغذية عدم المساواة والظلم، إعاقة الاستثمار المحلية والأجنبية وغيرها من الآثار.

والواقع أن الفساد أصبح أولوية تزداد أهميتها يوما بعد يوم، فنظرا لخطورة الظاهرة أصبحت دراسة الفساد أحد المجالات الجديدة التي طرحت على بساط البحث العلمي، حيث أصبح يتوجب الأمر تكثيفا للجهود وتعاوننا دوليا (حكومات، برلمانات، منظمات غير حكومية، رجال أعمال..)، فقد تزايد الاهتمام بقضية الفساد في الآونة الأخيرة ونالت هذه الظاهرة اهتمام مختلف حكومات الدول فضلا عن المنظمات الدولية والوطنية، فبدأت بالمناداة بمكافحته والبحث عن أساليب للوقاية منه، وعقدت مؤتمرات وندوات عالمية للاستفادة من الأفكار والحلول المطروحة في سبيل مكافحته.

ورغم تواجد الفساد في مختلف دول العالم إلا أنه يزداد وطأة في الدول النامية والعربية بتجلياته ومظاهره المختلفة لما له من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي وكيان المجتمع ككل.

والجزائر كغيرها من العديد من دول العالم تعاني من استفحال الظاهرة وانتشارها في معظم المجالات والقطاعات، خاصة في ظل الفوائض المالية التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط وضخامة المشاريع الحكومية المتبعة الناجمة عن ذلك.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الموالية:

**كيف يمكن تقييم مستوى الفساد في الدول العربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص خلال الفترة 2000-2017؟**

يمكن تقسيم الإشكالية المطروحة للأسئلة الفرعية الموالية:

- ما هو الفساد، وما هي أسبابه ومظاهره؟
- ما هي أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الفساد؟
- ما هي أهم التدابير التي اعتمدها الجزائر في سبيل مكافحة الفساد؟

**أولا- الإطار النظري للفساد****1- تعريف الفساد:**

ليس للفساد تعريف متفق عليه من قبل الباحثين في هذا المجال، وذلك يعود للطبيعة المعقدة للظاهرة والزوايا المختلفة التي يمكن أن ينظر من خلالها إليها، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك بعض التعاريف التي حازت قبولا كبيرا وأصبحت تستخدم على نطاق واسع، من بينها:

عادة ما يعرف الفساد من حيث استغلال المسؤولين الحكوميين لمناصبهم العامة لتحقيق كسب خاص، ولكن نطاق الفساد أوسع من ذلك، فهو أحد الأعراض المكلفة لفشل المؤسسات وغالبا ما تتورط فيه شبكة من السياسة والمنظمات

والشركات وأفراد القطاع الخاص تتواطأ جميعاً لجني منفعة تتحقق من استخدام السلطة والوصول إلى الموارد العامة والتحكم في صنع السياسات على حساب الصالح العام.<sup>1</sup>

يعبر الفساد عن سوء استخدام المناصب لغايات شخصية، وينظر إليه على أنه انحراف عن الواجبات الرسمية لمنصب عام بالتعيين أو الانتخاب لأجل الحصول على مكاسب تتعلق بالثروة أو المكانة.<sup>2</sup>

مفهوم "هنتنجون" Huntington الذي يرى أن الفساد هو سلوك الموظف العام الذي ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة.

مفهوم "رونالدريث وسيمبكتز" اللذين عرفا الفساد على أنه كل فعل يعتبره المجتمع فاسداً، ويشعر فاعله بالذنب وهو يقترفه.

مفهوم "روبرت تلمان" الذي عرف الفساد بأنه ما يسود في بيئة تساند فيه السياسة العامة للحكومة نظاماً بيروقراطياً، وتتم معظم معاملاته في سرية نسبية ولا تفرض عليها جزاءات رسمية كالرشوة، توظيف الأقارب من غير ذوي المؤهلات والخبرات...وما إلى ذلك.<sup>3</sup>

حسب منظمة الشفافية الدولية وهي المنظمة العالمية التي تعني بالفساد وتسعى لمكافحته والوقاية منه، فإن الفساد هو إساءة استخدام السلطة المخولة بغرض تحقيق مكاسب خاصة، ولا ينطبق ذلك على موظف في القطاع العام أو على سياسي أو على موظف القبول في مؤسسة خاصة أو مستشفى فحسب، ولكنه ينطبق أيضاً على فرد رفيع المستوى في شركة ما مثلاً مديرها التنفيذي.<sup>4</sup> ويقصد أيضاً بالفساد أنه السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق.<sup>5</sup>

وقد وضع البنك الدولي تعريفاً للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد على النحو التالي: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء مناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشوى للاستفادة أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين أو تحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن أن يحدث الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو اختلاس أموال الدولة مباشرة.<sup>6</sup> وقد عرفه البنك الدولي بنفس الطريقة.

أما موسوعة العلوم الاجتماعية تعرف الفساد على أنه سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة، ولذلك كان التعريف شاملاً لرشاوى المسؤولين المحليين أو الوطنيين، أو السياسيين ورشاوى القطاع الخاص. كما عرفته الموسوعة كذلك بأنه خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة.<sup>7</sup>

أما لأغراض القانون، فتكاد تجمع تعاريف الفساد في الأقطار التي لديها قوانين لمنع الفساد على تعريف يتم الاستناد إليه في المحاكمات التي تعقد لهذا الغرض، وينص هذا التعريف على أن الفساد هو إعطاء أو منح أو الموافقة على منح فائدة لمسؤول أو وكيله وقبول أو الحصول أو الموافقة على الحصول على فائدة من مسؤول حكومي أو وكيله. ويعاب على هذا التعريف أنه لا يعرف غالباً "الفائدة" مما يترك المجال واسعاً للاجتهاد أو حتى للتهرب من الإدانة.<sup>8</sup>

## 2- أسباب الفساد:

أصبح الفساد متفشياً في جميع دول العالم، وإن كان انتشاره في الدول النامية أكبر منه في الدول الصناعية، وذلك للأسباب التي يمكن تلخيصها في المعادلة التالية: الفساد=درجة احتكار القرار+حرية التصرف-المساءلة.<sup>9</sup> هذه المعادلة تحتوي على ثلاثة محددات رئيسية للفساد، وهي درجة الاحتكار وحرية التصرف والمساءلة. فالاحتكار الذي يمكن قياسه

بمجموعة من المؤشرات مثل نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأهمية السياسات الصناعية والقيود التجارية والأشكال الأخرى لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتناسب طرديا مع درجة الفساد، أي كلما زاد دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي ارتفعت فرص استغلال موظفي الدولة لهذه السلطة من أجل الحصول على مكاسب فردية وما تعنيه من سوء استغلال لمكاسب المجتمع. وكلما كانت صلاحية الموظف أكبر كانت الإجراءات أقل وضوحا وكانت إمكانية استغلال السلطة أكبر، خصوصا مع غياب الرقابة والشفافية، وعدم وجود ضوابط التي تحكم دائرة حرية التصرف التي يتمتع بها الموظف. وأخيرا تشير المعادلة إلى أن درجة المساءلة والمحاسبة بكل صورها ودرجاتها تقلل من حجم الفساد وتتناسب عكسيا معه.

ويمكن توضيح أسباب الفساد على سبيل المثال لا للحصر بشكل أكثر عموما كما يلي:

## 2-1- أسباب قانونية:

- ❖ انخفاض المخاطر المترتبة على الانغماس في سلوك فاسد، فالعقوبة المنصوص عليها في قوانين غالبية الدول النامية لا تشكل رادعا عن ارتكاب الأعمال الفاسدة.<sup>10</sup>
- ❖ ضعف القوانين التشريعية وغياب التشريعات والأنظمة المكافحة للفساد.
- ❖ يمكن أن تصبح بعض التشريعات منفاذا للفساد من خلال بعض الآليات التي توفرها التغييرات القانونية.
- ❖ ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته.
- ❖ اعتماد الأجهزة القضائية في إثبات التهم على أساليب تقليدية وعدم مواكبة المستجدات التي تستخدمها شبكات الفساد.
- ❖ قيام بعض المتورطين في عمليات الفساد بتقديم مبالغ نقدية وهدايا عينية لبعض القضاة ليتولوا حمايتهم عن قصد، أو بتولي المحامين الدفاع عن قضايا الفساد والرشوة مقابل مبالغ نقدية كبيرة.
- ❖ كثرة الأنظمة واللوائح الرقابية والتشريعية المنظمة لسلوك وتصرفات وأفعال العاملين.<sup>11</sup>

## 2-2- أسباب سياسية:

الضغوط من بعض الأطراف المتنفذة من الأحزاب ومن بعض أفراد الحكومة وغيرها على بعض الموظفين ورؤساء الدوائر لتلبية طلباتها غير المشروعة على الرغم من مخالفتها للقوانين والأنظمة المعمول بها.<sup>12</sup>

يمكن القول بأن طبيعة البناء الحكومي تساعد على انتشار الفساد الإداري، ولقد أوضح روبرت تلمان في دراسة عن الفساد الإداري بأن الدافع وراءه هو وجود بيئة تساند في السياسة العامة للحكومة نظاما بيروقراطيا، وأكد هذا القول "بريانت" الذي أوضح بأن الفساد الحكومي والانحراف موجودان في جميع أشكال البيروقراطية.<sup>13</sup> ففي النظم السياسية ذات الطبيعة الدكتاتورية والسلطوية تعد السلطة التنفيذية أقوى المؤسسات في الدولة والتي تكون قادرة على فرض سلطتها على السلطين التشريعية والقضائية واستحواذها على كل مفاصل الدولة بدون وجه حق، كما تسمح بعض القوانين في مثل هذه النظم بأن تجعل الحاكم حرا في التصرف في ثروات الدولة وتظهر حالة من عدم التمييز بين الملكية العامة والخاصة.

هذا لا يعني أن الفساد لا يتواجد في النظم الديمقراطية، بالرغم من أنها تتيح للمواطن ممارسة الحقوق الأساسية من حرية الرأي والمشاركة السياسية إلا أن ذلك ينفي تماما من أن تلك النظم مستقرة وخالية من الفساد حيث أن تداول السلطة في مثل هذه النظم قد يولد لدى أصحاب السلطة شعورا بأن بقائهم في القيادة محدود مما يدفعهم على القيام بممارسات غير مشروعة بغية تأمين مستقبلهم.

كما تلعب الحملات الانتخابية دورا بارزا في إضفاء الفساد حيث تتطلب العملية الكثير من التمويل الأمر الذي يدفع السياسيين إلى اللجوء إلى ذوي المصالح التجارية للحصول عليه مقابل وعود مستقبلية.<sup>14</sup>

### 3-2- أسباب اجتماعية:

عندما تقوى الروابط الاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة أو القبيلة في المجتمع، يميل المسؤولون الحكوميون لتفضيل أقربائهم وأصدقائهم، ويتم التوظيف حسب الإنتماءات العشائرية، والإقليمية والطائفية في المناصب العليا، التي يستطيعون من خلالها تحقيق المكاسب الخاصة والمزايا غير المشروعة ما يؤدي لانتشار الفساد.<sup>15</sup>

### 4-2- أسباب ذاتية:

هي أسباب مرتبطة بشخصية الموظف أو القائد ورغباته الذاتية، ومستواه الثقافي الديني، والتعليقي، فضعف الوازع الديني وانعدامه وغياب الضمير والقيم الأخلاقية في مؤسسات الدولة والمجتمع يؤدي عموما إلى تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة.<sup>16</sup>

### 5-2- أسباب تنظيمية:

ضخامة الجهاز الإداري من خلال التوسيع والتقسيم الإداري وزيادة عدد الموظفين يخلق إجراءات إدارية معقدة في التنفيذ بسبب كثرة وعدم وضوح التعليمات وغياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء ما يشجع الموظفين على الممارسات والتصرفات التي تحقق المنافع الخاصة، خاصة في ظل البيروقراطية وانعدام الرقابة على الأجهزة الحكومية.<sup>17</sup>

### 6-2- أسباب اقتصادية:

يرى علماء الاقتصاد أن أبرز الأسباب التي تقف وراء تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتفشي الفقر والتخلف في الدول النامية تعود إلى ارتفاع نسب الفساد بها، والتي مصدرها يتحدد من:

- ❖ تدخل الحكومة في الاقتصاد وهيمنتها على الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- ❖ عدم وضوح النظام الضريبي والإجراءات الضريبية، إضافة إلى إعطاء صلاحيات كبيرة لمحصيلي الضرائب مع غياب الرقابة.
- ❖ وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة وتضخم الجهاز الإداري، ذلك أن توفر ثروة طبيعية كبيرة يغري المسؤولين لممارسة الفساد بصورة أكبر من المجتمعات المحدودة الموارد.
- ❖ كبر نسب موازنة الدفاع في الموازنة العامة، حيث هناك علاقة قوية بين الإنفاق العسكري والفساد، بمعنى أن الحكومات الأكثر فسادا تميل إلى الإنفاق العسكري الأكبر بسبب انعدام الرقابة الفعالة على هذا النوع من الفساد.<sup>18</sup>
- ❖ انعدام الشفافية في مؤسسات القطاع العام ومفاصل القطاع الخاص، والعمل بسرية ومنع المعلومات والاحصائيات من التسرب للجمهور أو الاعلام أو مؤسسات المجتمع المدني.
- ❖ الرواتب غير المجزية لموظفي القطاع العام، مما يلجئهم للبحث عن مصادر أخرى، فإن لم يجدوا مصادر مشروعة، توجهوا للمصادر غير المشروعة إذ يضطرون لقبول الرشاوي كوسيلة لزيادة رواتبهم المتدنية وتأمين دخل إضافي سواء أكان محله المال العام أو أموال المواطنين.<sup>19</sup>
- ❖ تراجع مستوى الجودة في الأداء المؤسسي والتنظيمي وتحديدًا في المؤسسات المعنية بحشد المدخرات وتخصيص الموارد والاستثمار والإشراف على السياسات الاقتصادية والمالية وتنفيذها.

- ❖ عدم التوازن بين العرض والطلب لا سيما إذا كان هناك تمايز بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق لتلك الموارد سيحفز على الفساد.
- ❖ تترك الأزمات الاقتصادية آثارا اقتصادية واجتماعية مدمرة (ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور القدرة الشرائية...)، تعمل على تنشيط فرص الفساد، فالنسب المرتفعة من التضخم تعيد توزيع الدخل لصالح فئات محدودة من أصحاب النفوذ الذين تزداد قدرتهم على الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية وتزداد رغبتهم في تراكم الأصول. ما يؤدي إلى توسيع الفجوة بينهم وبين بقية أفراد المجتمع ويدفع للمزيد من الفساد للحفاظ على تلك المنافع وتوسيعها.
- ❖ تحرير تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال مما أوجد تحديا إضافيا أمام حكومات الدول النامية في إدارتها، فهذا التطور السريع في حجم وتعقيد التجارة الدولية قد رافقه أيضا زيادة موازية في التجارة غير المشروعة والتي بدأت تأخذ صورا جديدة من الصعب تحديدها منها الجريمة المنظمة والتي تأخذ شكل الاتجار بالمخدرات أو غسل الأموال أو الاتجار بالسلح...، وما يتعلق بالمشروعات التي تنفذها الشركات المتعددة الجنسيات والتي تتطلب دفع الرشاوى والعمولات إلى كبار المسؤولين للفوز بهذه العقود.
- ❖ العوامة وتداعياتها التي جعلت العالم أشبه بقرية صغيرة من حيث تسارع انتقال رؤوس الأموال والأشخاص والمعلومات والتي وفرت جميعها فرصا لنمو الفساد مع صعوبة الكشف عن تلك الممارسات وملاحقتها والقضاء عليها.<sup>20</sup>
- ❖ سوء توزيع الثروة والموارد الاقتصادية في المجتمع، أين توجد فئة قليلة تستحوذ على نسبة كبيرها منها، في حين الغالبية العظمى من المواطنين يعيشون في ظل الفقر، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتغذية ميول الفساد.

### 3- مظاهر وأشكال الفساد:

- ❖ إساءة استعمال الممتلكات العامة، اختلاسها أو الإسراف ونهب المال العام، من خلال تبديد الثروة العامة بشكل سري دون وجه حق، والتي تتمثل بمنح إعفاءات ضريبية وجمركية أو تراخيص لشركات لغرض تحقيق مصالح متبادلة على حساب المال العام تحت ذريعة المساعدات وتمير السلع عبر منافذ السوق السوداء وغيرها من المسميات التي تتم بطريقة مخالفة للقواعد والأحكام المالية.<sup>21</sup>
- ❖ الرشوة، والتي تعد من أخطر الجرائم وأسوأ أنماط الفساد الإداري التي يجب محاربتها والقضاء عليها لما تشكله من أخطار وتهديدات على المجتمعات. وهي قيام الموظف بأخذ أو طلب مقابل معين للقيام بعمل من أعمال وظيفته، أو الامتناع عنها، أو الإخلال بمقتضيات وظيفته على أي نحو، أي أنها مظهر من مظاهر المتاجرة بالوظيفة.<sup>22</sup>
- ❖ الإثراء غير المشروع، يقصد بالإثراء غير المشروع لمسؤول عمومي حسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بأنه زيادة موجوداته زيادة كبيرة لا يستطيع تعليلها بصورة معقولة قياسا إلى دخله المشروع. ولعله من السهل إثبات الإثراء غير المشروع أكثر من النشاط الفاسد الذي يتم بفضل كسب الممتلكات لأن الأطراف في معاملة غير شرعية قد يحاولون تمويه احتيالهم، وربما لا يتوفر شهود عليها أو قد لا تتوفر الرغبة لديهم للتبليغ عنها.<sup>23</sup>
- ❖ المحسوبية، أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة دون أن يكونوا يستحقون ذلك، لقاء منفعة تعود عليه أو على جماعته، وهي منتشرة في الدول العربية بشكل عام.
- ❖ وجود الوساطة في التعيينات الحكومية، أي التدخل لصالح فرد ما أو جماعة من أجل تعيينه في وظيفة حكومية، دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة لقاء منفعة، على حساب الكفاءة والمساواة والعدالة في فرص التوظيف، أو قيام أحد المسؤولين بتوزيع المساعدات العينية أو المبالغ المالية على فئات تخصه أو مناطق معينة من أجل تحقيق أهداف سياسية كالفوز في انتخابات المجلس التشريعي مثلا.<sup>24</sup>

- ❖ الإبتزاز، يختلف الإبتزاز عن الرشوة في أنه يضم طرفا يكره طرفا آخر على تقديم فائدة غير مستحقة، عبر التهديد بالعنف عادة، أو الملاحقة القضائية أو إفشاء معلومات مضرّة. وقد يكون ضحية الإبتزاز شخصا عاديا أو مسؤولا حكوميا على السواء.<sup>25</sup>
- ❖ مخالفة القواعد المالية والأحكام المالية القانونية المنصوص عليها في القانون أو داخل المنظمة ومحاولة تجاوزها، واعتبار ذلك نوعا من الوجاهة أو دليل على النفوذ والسلطة وهو أحد المظاهر البارزة للفساد الإداري والمالي، ومن أغلب المخالفات شيوعا الاحتيال والتهرب الجبائي الذي يضعف ميزانية الدولة، والتهرب الجمركي الذي يخل من تنافسية الشركات ويحرم الدولة من الإيرادات، وتهريب الأموال الذي يقلل من ثقة المستثمر الأجنبي والمحلي.<sup>26</sup>
- ❖ عدم استجابة السياسات وسوء الإدارة، تسن القوانين في النظم الفاسدة لمساعدة الراشدين بدلا من المواطنين ككل ولا تتم مساءلة البيروقراطيين على أدائهم الوظيفي، مما يشجعهم على تأخير الخدمات للحصول على المزيد من الرشاوى.
- ❖ عدم الشفافية في الإعلان عن وترسية العقود الحكومية.<sup>27</sup>
- ❖ تزايد الفقر، يقلل الفساد من احتمالات الكسب بالنسبة للفقراء نتيجة قلة فرص العمل بالقطاع الخاص، كما يجد من إمكانية حصولهم على خدمات عامة جيدة مثل الرعاية الصحية والتعليم.
- ❖ تدني مستويات المنافسة والكفاءة والابتكار، حيث أن المدفوعات غير القانونية تعني أن الشركات ذات الأفضلية لا تتنافس في ظل مؤشرات سوق واحدة، في الوقت الذي تواجه الشركات الجديدة عراقيل كبيرة للدخول للأسواق، وينتهي الأمر بالمستهلك لدفع سعر أعلى مقابل جودة أقل.<sup>28</sup>
- ❖ الفساد في تقدير قيم الأصول والأراضي المعدة للاستثمار سواء للمستثمرين المحليين أو الأجانب وفقا لمن يدفع الرشاوى أو الهدايا.
- ❖ الفساد الناتج عن التلاعب الدعم الذي تقرره الدولة لصالح محدودي الدخل، فلا يستطيع المستحق للدعم أن يحصل عليه إلا بعد تقديم الرشاوى والهبات للموظفين، بل وقد يحرم أصحاب الحق من الدعم وتبايع السلع المدعومة في السوق بسعر أعلى لغير المستحقين.
- ❖ ممارسة التجارة المحرمة والمحظورة شرعا كتجارة المخدرات والأسلحة والنفائيات وغيرها.
- ❖ تبييض وغسيل الأموال، وهي تلك العمليات التي من خلالها يتم إخفاء مصادر الأموال المتولدة عن النشاطات غير المشروعة. وتهدف إلى تحويل العمولة النقدية الناتجة عن هذه المعاملات والأموال غير القانونية إلى أشكال أخرى ليتم إدخالها ضمن الاقتصاد المشروع بفضل التحويلات المالية النقدية.
- ❖ الغش والتدليس، حيث يقصد بالغش عدم بيان الإجراءات وتوضيحها بالنسبة للمراجعين والعاملين في المنظمة، واستلام المعاملات وهي غير مكتملة مما يعوق إنجازها في موعدها عن قصد ويهدف تحقيق مصلحة خاصة. والتدليس هو خديعة تؤدي إلى إيقاع المتعاقد في غلط يدفعه للتعاقد، وبتعبير أدق تغليط متعمد، يخطط له ويديره شخص بنية تضليل المتعاقد الآخر وإقناعه بما يخالف الحقيقة فيقع في الغلط ويبرم العقد الذي ينشده المدلس.<sup>29</sup>

#### 4- أنواع الفساد:

للفساد أنواع مختلفة وهي تختلف باختلاف المعيار المتخذ أساسا للترقية، المعيار الأول هو حجم المتحصلات من جريمة الفساد والدرجة الوظيفية لمن يقوم به، والمعيار الثاني هو طبيعة القطاع الذي يحدث فيه الفساد.<sup>30</sup> كما هناك معايير أخرى، يمكن ذكرها كما يلي:

4-1- معيار الحجم: وفق هذا المعيار يتراوح الفساد بين الفساد الصغير والفساد الكبير، يقصد بالأول فساد الدرجات الوظيفية الدنيا، وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد، دون تنسيق مع الآخرين، لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين

عن طريق استلام الرشاوي من الآخرين.<sup>31</sup> ويحدث الفساد الصغير في المجالات التي تتولى تنظيمها السياسات العامة، ويشيع على سبيل المثال، في مجال تقديم الخدمات، كما هي الحال في خدمات الرعاية الصحية والتعليم، حيث يتعامل الناس مع الحكومة بوصفهم عملاء أو مستفيدين من الخدمات العامة. أما النوع الثاني يمثل فساد الدرجات الوظيفية العليا، والذي يتضمن الرشوة أو اختلاس مبالغ مالية من قبل شخصيات في أعلى مستوى الهرم الحكومي.<sup>32</sup> وتفيد التجارب الدولية أن هناك معايير معينة للصفقات التي تجتذب الفساد الكبير وهي:<sup>33</sup>

- حجم الصفقة: لا بد أن يكون حجم الصفقة كبيرا، ليغري كبار المسؤولين والموظفين والوزراء ورؤساء الدول، وإلا لا داعي للمغامرة.

- التعمية: كلما كانت الصفقة معقدة، وغير مباشرة يزيد علمها الفساد الكبير، لأن احتمالات الشكوك والتساؤل بشأنها تكون ضعيفة.

- سرعة الحصول على العائد: لأن هؤلاء الكبار يفضلون تقديم التسهيل المطلوب والحصول على المقابل فورا.  
- وجود وكيل: ففي حالة الفساد الكبير لا يتم التعامل مباشرة بين مقدم الرشوة والمسؤول الحكومي الكبير، وبذلك لا تكون المؤسسة المقدمة للرشوة مثلا قد أقامت علاقة مباشرة مع متخذي القرارات، لذلك يعتبر استخدام وكيل في عمليات الفساد من أكثر العوامل التي تغذي آلة الفساد الكبير في العالم.

#### 2-4- معيار الفئة المطبقة للفساد: تختلف أنواعه وفق هذا المعيار أهمها:<sup>34</sup>

1-2-4- الفساد السياسي: يتعلق بالانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام التي تنظم نسق عمل الدولة، ويتمثل في الحكم الفاسد، بما يخالف الديمقراطية والشفافية، وسيطرة فئة فاسدة على نظام الحكم ومقررات الدولة.

2-2-4- الفساد الأخلاقي: يشمل مجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية الناتجة عن سلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، كقيامه بمهام أخرى إلى جانب وظيفته دون إذن إدارته، وإفشاء أسرار مهنته، وارتكابه لأعمال العنف في مكان العمل.

3-2-4- الفساد الإداري: يتمثل في إساءة استعمال السلطة المرتبطة بمنصب معين بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب المصالح العامة، ومنه إصدار قرارات لتحقيق مصالح شخصية والترحيل، وعدم الالتزام المتعمد لمبدأ نعية المصالح الشخصية جانبا في اتخاذ القرارات. ويشمل ذلك الرشوة، الابتزاز، وبنطويان على مشاركة طرفين بالضرورة على الأقل... كما يشمل أنواع أخرى من ارتكاب الأعمال المحظورة التي يستطيع المسؤول العام القيام بها بمفرده ومن بينها الاحتيال والاختلاس على أن يترافق ذلك السلوك مع ضعف المساءلة الحقيقية، وضعف شفافية أعمال الدولة في الإفصاح، ومنح صلاحيات كبرى للموظفين العموميين. وعليه فهو انحراف على المستوى الإداري لكبار الموظفين الإداريين والمكلفين بخدمة عامة في السلطات القائمة من خلال أخذ الرشاوي والاختلاس والغش والتزوير والتهرب الوظيفي، وبيع أموال الدولة لتحقيق المصالح الشخصية وبأثمان زهيدة.

4-2-4- الفساد الاجتماعي: يتمثل في ندرة وجود أو انعدام معاني الوطنية والولاء والإخلاص وحب العمل والتفاني في عمله، وتفشي روح اللامبالاة وانعدام الأخلاق الوظيفية كعدم المحافظة على سرية المكاتب والقرارات وعدم احترام المرؤوسين للرئيس، وعدم الانصياع للأوامر والتعليمات المكتتبية والإهمال في تقديم وتوفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين والذي ينعكس على الظروف الصحية فتسوء، ويتدني المستوى الغذائي، وتضعف درجة التعليم.... وما إلى ذلك.

5-2-4- الفساد المالي: هو السلوك غير القانوني المتمثل في أعمال السمسرة في المشاريع وتجارة السلاح، وهدر المال العام حيث تشير التقديرات أن تكلفة الفساد تساوي أكثر من 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي أو 2.6 تريليون دولار



أمريكي (OECD 2014) مع أكثر من 1 تريليون دولار أمريكي يتم دفعها حول العالم سنويا على شكل رشاي (البنك الدولي 2017)<sup>35</sup>، ويتخذ هدر المال العام عدة صور أهمها:

❖ الاسراف والتبذير في المال العام وعدم الرشادة في إنفاقه، واختلاسه عن طريق تضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح أفراد أو طبقات مختلفة.

❖ المتاجرة بالوظيفة كأن يقوم الموظف العام بفرض أحد الرسوم مقابل خدمة تقدمها الدولة مجاناً لمواطنيها، أو يزيد على الرسم المقرر للحصول على الأرباح وتسمى هذه الحالة القانونية "الغصب" أي أخذ الموظف ما ليس حقه أو حق الجهة التي يعمل لديها.

❖ التزييف والتزوير في العملة وبطاقات الائتمان من خلال مثلا التسويق عبر شبكة الأنترنت، التلاعب في سوق الصرف، تجارة العملة وسوق المال، وبعض الأعمال التي تصدر عن شركات السمسرة كقيامها بإصدار أسهم دون أن يكون لها أصول والمضاربة غير المشروعة التي تهدف للتأثر على أسعار الأسهم أو إطلاق الشائعات. واستخدام معلومات سرية لإتمام صفقات لتحقيق أرباح.

**3-4- معيار تنظيم الفساد:** وفق هذا المعيار نميز بين الفساد المنظم والفساد غير المنظم، حيث يتعلق الأول بتحديد أطراف الفساد وكذا المبالغ الواجب دفعها، والنتيجة المرجوة من الفساد تكون مؤكدة، ولذلك يرى البعض أن هذا النوع من الفساد أقل ضرراً لأن المسؤول الفاسد يحصل على حصة محددة من أرباح الشركة، مما يحفزه على المساعدة في إنجاح الشركة. أما الفساد الثاني يحتاج إلى رشوة عدة مسؤولين دون أن يتوفر له ضمان أكيد بعدم تجدد طلبات الرشوة، وأن المنافع سوف تحقق لدفعها.

**4-4- معيار نطاق الفساد (انتشار الفساد):** يقصد به النطاق الجغرافي لممارسة الفساد، ولذلك يقسم لفساد محلي وفساد دولي، ذلك أن قدراً كبيراً من الفساد المحلي للدول النامية تشارك فيه الدول الصناعية، مثلما أشارت لذلك منظمة الشفافية الدولية.

**4-5- معيار طبيعة العلاقة بين طرفي الفساد:** يقسم إلى فساد قسري وفساد تآمري، ففي الأول يجبر طالب الخدمة أو المستهلك على دفع رشوة وإلا تأخرت خدمته أو سلعته، أو ربما لا يستطيع الحصول عليها، وهنا تكون العلاقة بين أطراف الفساد متناقضة وبالتالي هو فساد قسري. أما النوع الثاني هو يعبر عن علاقة تفاوضية بين أطراف الفساد (مثل دفع رشوة لموظف الجمارك من أجل السماح له لإدخال سلعة تخضع للضريبة، بحيث يتأمر على عدم الدفع للحكومة من خلال دفع مبلغ أقل للموظف).<sup>36</sup>

## ثانياً- تقييم الفساد في الدول العربية:

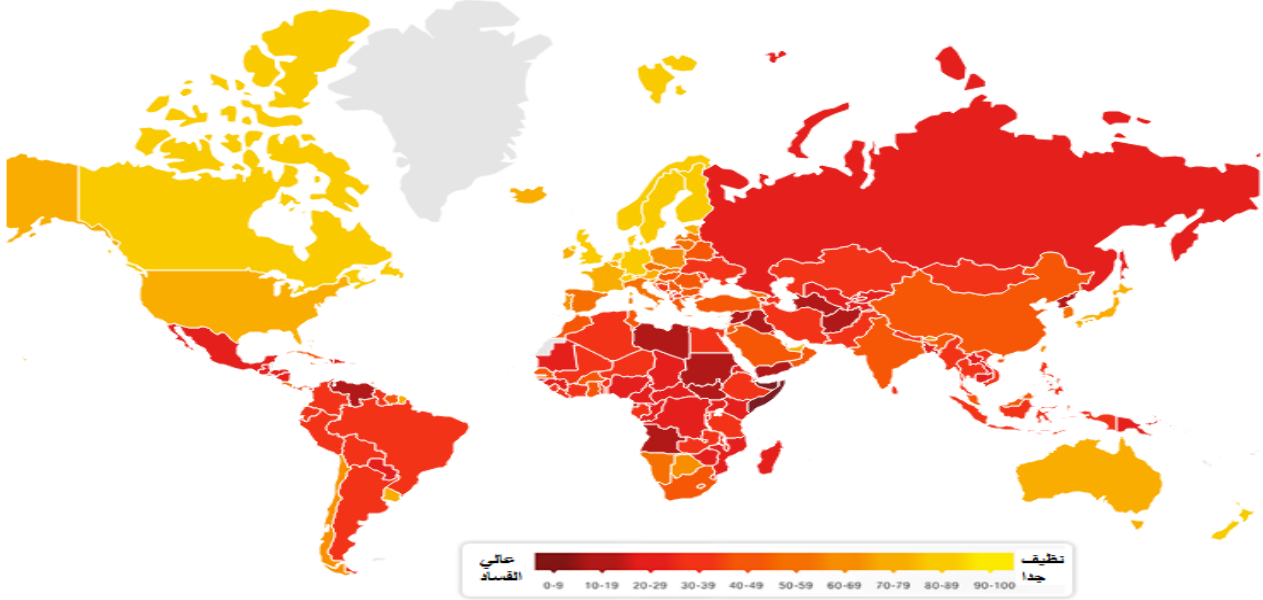
### 1- مؤشر مدركات الفساد:

يصنف مؤشر مدركات الفساد درجات ومراتب البلدان استناداً إلى مدى فساد القطاع العام في البلد حسب مدركات الخبراء والمسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال، وهو مؤشر مركب يجمع بين 13 دراسة مسحية وتقييمية للفساد، أجرتها مجموعة متنوعة من المؤسسات المرموقة. وهو أكثر المؤشرات استخداماً وانتشاراً في العالم، تقوم منظمة الشفافية الدولية باستخدامه منذ 1995 ويرمز له اختصاراً (CPI).

يستند هذا المؤشر لسنة 2017 على 13 مصدر للبيانات من 12 مؤسسة مستقلة ومختصة في تحليل الحوكمة ومناخ الأعمال. وتقوم مصادر المعلومات المستخدمة فيه لهذه السنة على بيانات صدرت خلال السنتين الماضيتين، ويشمل فقط المصادر التي تسند درجة لمجموعة من البلدان التي تقيس مدركات الخبراء للفساد الموجود في القطاع العام. وتراجع منظمة الشفافية الدولية تفاصيل منهجية كل مصدر للبيانات لكي تضمن تماشي المصادر مع معايير الجودة التي تعتمدها

المنظمة. ويقوم المؤشر بترتيب البلدان 180 باستخدام مقياس من 0 إلى 100 أين 0 عالي الفساد و100 نظيف جدا. وفي هذه السنة نلاحظ أن ثلثي بلدان العالم قد سجلوا أقل من 50 نقطة (أي النصف) بمتوسط 43 نقطة، وللأسف هذا الأداء الضعيف ليس بجديد.<sup>37</sup>

شكل رقم 1: مؤشر مدركات الفساد لسنة 2017



Source : [https://www.transparency.org/news/feature/corruption\\_perceptions\\_index\\_2017](https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017).

خلال هذا العام، نيوزلاندا والدنمارك سجلا أعلى نقاط بـ 89 و 88 على الترتيب، في حين سوريا، جنوب السودان والصومال سجلوا أقل درجات بـ 14، 12، و 9 على الترتيب، الإقليم الذي نال أحسن أداء هو أوروبا الغربية بمتوسط نقاط، 66، أما أسوأ أداء فكان لـ جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية بمتوسط 32، وشرق أوروبا ووسط آسيا بمتوسط 34.

ونلاحظ أن قيمة المؤشر للدول العربية لم يتجاوز النصف أي 50 درجة في سنة 2017 (باستثناء الإمارات العربية المتحدة، قطر) بمتوسط 29.84 نقطة، ما يعني أن الفساد منتشر في معظم الدول العربية بسبب العديد من الظروف منها:<sup>38</sup>

- ❖ المعاملات الورقية البيروقراطية و/أو اللوائح غير الواضحة أو غير المطبقة.
- ❖ ضعف تطوير المبادئ الأخلاقية والقوانين.
- ❖ محدودية إمكانية الوصول للمعلومات ووسائل الإعلام.
- ❖ تعدد فرص الانخراط في الفساد.
- ❖ عدم الاستقرار السياسي وضعف الإرادة السياسية.
- ❖ ضعف الأنظمة القضائية والتشريعية.
- ❖ نسبة السكان كبيرة نسبة للموارد الطبيعية.

ويمكن توضيح مستوى الفساد في الدول العربية من خلال مؤشر مدركات الفساد لسنتي 2016 و 2017 كما يلي:

## جدول رقم 1: مؤشر مدركات الفساد للدول العربية

2017			2016		الدولة
الرتبة عربيا	الرتبة دوليا/180	قيمة المؤشر/100	الرتبة عربيا	قيمة المؤشر/100	
1	21	71	1	66	الإمارات العربية المتحدة
2	29	63	2	61	قطر
3	57	49	4	46	العربية السعودية
4	59	48	3	48	الأردن
5	68	44	5	45	عمان
6	74	42	7	41	تونس
7	81	40	9	37	المغرب
8	85	39	7	41	الكويت
9	103	36	6	43	البحرين
10	112	33	10	34	الجزائر
11	117	32	10	34	مصر
12	122	31	12	30	جيبوتي
13	143	28	13	28	لبنان
13	143	28	14	27	موريطانيا
15	148	27	15	24	جزر القمر
16	169	18	16	17	العراق
17	171	17	17	14	ليبيا
18	175	16	17	14	السودان
18	175	16	17	14	اليمن
20	178	14	20	13	سوريا
21	180	9	21	10	الصومال

Source : [https://www.transparency.org/news/feature/corruption\\_perceptions\\_index\\_2017](https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017).

تجاوزت قيمة المؤشر لدى كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر النصف، وقد تفوقت الإمارات العربية المتحدة على كامل الدول العربية بـ 71 نقطة لسنة 2017 وقد ارتفعت بخمس نقاط منذ سنة 2016 وحافظت على مرتبتها الأولى عربيا، ما يعني أنها الأقل فسادا بين الدول العربية حيث صنفتها منظمة الشفافية الدولية كأفضل دولة عربية من حيث الإجراءات والآليات المتخذة ميدانيا فيما يخص متابعة الفساد بمؤسسات وأجهزة الدولة، وحتى دوليا أداها جد جيد برتبة 21 من 180 دولة. تلي الإمارات قطر بـ 63 نقطة لسنة 2017 مرتفعة من 61 نقطة لسنة 2016 وهي الثانية عربيا لكلتا السنتين و29 دوليا سنة 2017 ما يعني نقص الفساد فيهما تدريجيا.

جاءت بعدها بقية الدول العربية، العربية السعودية، الأردن، عمان، تونس والمغرب، والتي تحصلت على درجات من 40 إلى 49 نقطة من 100، بمتوسط 44.6 نقطة، تتفوق على هذه المجموعة من البلدان السعودية والتي اقترب مؤشرها من النصف لسنة 2017، وقد انتقلت من الرتبة 4 عربيا سنة 2016 إلى 3 سنة 2017 بزيادة بـ 3 نقاط في قيمة المؤشر خلال هذه السنة. أما الأردن فبعدما كانت 3 سنة 2016 أصبحت الرابعة عربيا و59 عالميا مع بقاء

قيمة مؤشرها ثابتة. تلمها عمان التي بقي ترتيبها عربيا نفسه أي الخامسة رغم انخفاض قيمة مؤشرها بنقطة واحدة. ثم تونس والمغرب اللتان تحسنت رتبهما عربيا من 7 و 9 إلى 6 و 7 على التوالي لسنتين 2016 و 2017 بزيادة نقطة وثلاث نقاط لكل منهما على الترتيب. لكن على الرغم من الزيادة الطفيفة التي حدثت في السنة الأخيرة لهاته الدول إلا أن قيمة المؤشر لا تزال أقل من النصف ما يدل على انتشار الفساد في هذه الدول وأن آداءها دون المتوسط في مكافحته، لكن الجانب الإيجابي الذي يمكن ذكره هو أن قيمة المؤشر لا تبتعد كثيرا عن النصف، مقارنة بباقي الدول العربية، ما يدعوا لبذل المزيد من الجهود الدولية في سبيل زيادة قيمة المؤشر.

أما بالنسبة للدول الكويت، البحرين، الجزائر، مصر، جيبوتي، لبنان، موريطانيا، وجزر القمر فيبتعد قيمة مؤشر الفساد فيها عن النصف ب 11 نقطة على الأقل، لسنة 2017 بمتوسط 31.75 نقطة، ما يدل على انتشار الفساد وحدته بهذه الدول. وقد انخفضت قيمة مؤشر الفساد في معظمها لسنة 2016 مقارنة ب 2012 حيث انخفضت قيمة المؤشر في الكويت من 44 سنة 2012 إلى 41 سنة 2016، البحرين من 51 سنة 2012 إلى 43 سنة 2016، وبالمثل لبنان من 30 إلى 28، جيبوتي من 36 إلى 30، جزر القمر من 28 إلى 24، ورغم ارتفاع قيمة المؤشر في مصر من 32 سنة 2012 إلى 37 سنة 2014 إلا أنها انخفضت إلى 34 سنة 2016 واستمرت في الانخفاض سنة 2017. وبعد أن ارتفعت قيمة المؤشر في الجزائر من 34 سنة 2012 إلى 36 في العام الموالي عاودت الانخفاض سنة 2016 ل 34 نقطة.

وقد تدنت رتبة كل من الكويت، مصر عربيا بمرتبة واحدة سنة 2017 مقارنة ب2016، والبحرين بثلاث مراتب، والتي كانت أكثرها تراجعاً ب 7 نقاط لسنة 2017 مقارنة بالسنة التي تسبقها. في حين بقيت رتبة الجزائر، لبنان، جيبوتي، جزر القمر ثابتة، وتحسنت رتبة موريطانيا برتبة واحدة والتي تساوت مع لبنان سنة 2017.

وجاءت في المراتب الأخيرة كل من العراق، ليبيا، السودان، اليمن، سوريا، الصومال، بدرجات متفاوت بين 9 إلى 18 من 100 بمتوسط 15 نقطة، ما يدل على مدى حدة هذه الظاهرة وأن الفساد في مستوياته العليا بها، ويمكن إرجاع ذلك لانعدام الاستقرار السياسي والنزاعات الداخلية والحروب وتحديات الإرهاب.

يجدر الإشارة إلى أنه يجب إعطاء الأهمية لمجموع نقاط الدول وليس ترتيبها، علما أن عدد الدول التي يشملها المؤشر في تغير دائم من عام لآخر، ناهيك عن أن موقع كل منها في الترتيب نسبي لتأثره بمدى تحسن وتراجع الدول الأخرى وليس الدولة نفسها، فمثلا كما ذكرنا سابقا، رغم أن مؤشر الأردن بقي ثابتا انتقل ترتيبها من الثالثة عربيا إلى الرابعة سنة 2017.

ويمكن الاستفادة من تجربتي قطر والإمارات العربية في مكافحة الفساد باعتبارهما الدولتين الأولى والثانية عربيا وفق مؤشر مدركات الفساد، كما يلي:

#### ❖ تجربة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد:<sup>39</sup>

تصف منظمة الشفافية الدولية بيئة الفساد في الإمارات العربية المتحدة بأنها قليلة المخاطر وهي تضعها بترتيب عال فيما يتعلق بجهودها لمكافحة الفساد إقليميا وعالميا، وفي سنة 2015 كان هناك تطوران رئيسيان في الإمارات في مجال مكافحة الفساد، يظهران التقدم الذي أظهرته الدولة يتمثلان في:

- الإعلان عن وحدة جديدة لمكافحة الفساد ضمن مسالة أبو ظبي، بما سيسرع في سن تشريع للإمارات العربية يعالج الفجوات التي وجدت مجموعة مراجعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2013، بما في ذلك الحاجة لتميرير التشريعات المتعلقة بما يلي: حماية الشهود والضحايا إلى أقصى حد وكذلك حماية الأشخاص المبلغين، تطبيق المادة رقم 16 من اتفاقية الأمم المتحدة التي تحظر الرشوة لمسؤولي القطاع العام الأجانب ومسؤولي المنظمات الدولية العامة،

تجريم الرشوة بشكلها الفعلي في القطاع الخاص، تجريم تداول النفوذ (الواسطة)، توسيع النطاق العام للجرائم الأصلية وزيادة عدد الجرائم الأصلية المتعلقة بالسلوك المرتكب خارج فضاء الإمارات العربية.

- سن قانون بيانات جديد في دبي، والذي سيشهد تمتع المقيمين في هذه الإمارة بوصول معزز لأنواع معينة من المعلومات وبذلك ينشئ نظام بيانات مفتوحة ومشاركة. وهو عبارة عن موقع يقدم معلومات ثمينة عن مبادرات متنوعة أجريت في أنحاء دبي بما في ذلك قانون بيانات دبي، ومن أهداف هذه المبادرة تعزيز الشفافية، إنشاء ثقافة خلق وابتكار في دبي، رفع فعالية الخدمات المقدمة من فدرالية الإمارات العربية المتحدة والهيئات الحكومية لدبي.

وقد يطلب من الأعمال التجارية والأفراد الذين ينتجون أو ينشرون أو يتبادلون أي بيانات تتعلق بدبي أن يتيحوا هذه البيانات بشكل مجاني أو على الأقل تبادل هذه البيانات مع "مزودين بيانات" آخرين مما قد يجعل نظام دبي النظام الأول في العالم الذي يطلب من الهيئات الخاصة أن تتيح بيانات معينة تحت سيطرتهم فتصبح مفتوحة أو مشتركة.

ووفقا لتقرير التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي<sup>40</sup> أكدت الإمارات العربية المتحدة موقعها كأكثر الاقتصاديات تنافسية بتحريكها لمؤشر 5.3 من 7، وكان ترتيبها 138/16 للموسم 2016/2017، وذلك بالتحسينات التي تحققت في بيئة الاقتصاد الكلي، والكفاءة في أسواق السلع والخدمات.

### ❖ جهود قطر في مكافحة الفساد:<sup>41</sup>

عزمت قطر، على المستوى الداخلي، على مكافحة الفساد فأتخذت خطوات واثقة حيث تجاوبت مع الجهود الدولية بمصادقتها لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتزمت بما صادقت عليه بإنشاء اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية والحرص على توفير كافة المقومات لأداء مهمتها بموضوعية واستقلالية، واتخذت إجراءات سياسية وتشريعية وتنظيمية وذلك بإقرار الدستور عام 2005 واعتماد قانون السلطة القضائية وقانون النيابة العامة وقانون مكافحة غسيل الأموال، كما شكلت لجنة وطنية لمكافحة غسيل الأموال، وتم تعزيز دور ديوان المحاسبة وتأمين استقلاليتها باعتباره الجهة الأعلى للرقابة المالية في الدولة. أما فيما يخص بالسلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، فقد اهتمت قطر بالفصل بين السلطات، لكن قد تكون العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، في أغلب الأحيان، فيها لبس وأخذ وعطاء بحكم ترابطهما شبه اليومي في مشاريع القوانين. أما السلطة القضائية فقد استقلت استقلالاً تاماً.

أما على المستوى الخارجي فقد عت قطر خطورة ظاهرة الفساد وتعدد جوانبها وتشعباتها، دون تمييز بين الدول الغنية والفقيرة والمتقدمة والنامية فبادرت بالمشاركة الفعلية في التجمعات العالمية ومنها المنتدى العالمي السادس لمكافحة الفساد وحماية النزاهة الذي انعقد في الدوحة خلال الفترة 7-8 نوفمبر 2009، والذي قدم برنامج عمل تناول العديد من المسائل المهمة ذات الصلة بمكافحة الفساد ومنها الفصل بين السلطات واستقلال القضاء وتعزيز ثقافة النزاهة والحفاظ عليها والشراكة بين القطاعين العام والخاص في بناء مؤسسات مكافحة الفساد. كما بادرت قطر بالمشاركة في المؤتمرات الدولية أو عقدها بقطر، ومن ذلك مؤتمر مكافحة الفساد الذي عقد في 11-9 يونيو 2008، بإشراف ديوان المحاسبة، والذي من بين أهدافه الارتقاء بترتيب الدول الآسيوية في قائمة مدركات الفساد الصادرة من منظمة الشفافية العالمية وتعزيز قدراتها لمكافحة الفساد. وقد توصل المؤتمر إلى وضع إطار عمل مؤسسي لمنع الفساد ومكافحته وتحسين دور التعليم العام في مكافحته وتعزيز تدابير منعه وتحسين كفاءة عمليات التحقيق لمكافحة الفساد. إن بداية العلاقات الثنائية بين قطر والصين كانت في التعاون في محاربة ظاهرة الفساد من خلال اللقاء الذي تم في مدينة مكاء على هامش اجتماعات الرابطة الدولية لمكافحة الفساد (إياكا) في مدينة مكاء بالصين، والتي كانت فيها إياكا معنية بالترويج لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بهدف حث دول العالم للتوقيع على تلك الاتفاقية وقد شاركت قطر بفاعلية، فكانت بداية لتعاون قطري صيني في محاربة الفساد.

وبما أن مستوى الأجور في قطر عال، فإن التنوع في القطاعات الأخرى يقتضي رفع الإنتاجية بالاستمرار في الترويج باستخدام آخر التقنيات وإتباع انفتاح أكثر على التنافس العالمي لإزالة العقبات أمام التجارة الدولية والاستثمار.

وعليه فالجهود الأكثر تأثيراً في مكافحة الفساد والعوامل التي ساعدت على إنجاح تلك الجهود في دولة قطر هي:

- توسيع المشاركة على المستوى الإقليمي والدولي، بعقد اللقاءات والمنتديات والمؤتمرات مما أثرى الإعلام ولفت أنظار المنظمات العالمية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة.
- استقلال النيابة العامة يجعلها ضمن السلطة القضائية.

## 2- مؤشر ضبط الفساد:

يهتم البنك الدولي بإصدار المؤشر العالمي لنظام الإدارة العامة، وقد عقد رفقة صندوق النقد الدولي اجتماعاً له بتاريخ 2006/09/16، وأصدر على هامش هذا الاجتماع تقريراً له، مشيراً إلى أنه يمكن قياس أبعاد نظام الإدارة من خلال مؤشر يشمل ستة مكونات منها، ضبط الفساد، وهي:<sup>42</sup>

- ❖ إبداء الرأي والمسائلة: يقيس الحقوق السياسية والمدنية وحقوق الإنسان.
- ❖ الاستقرار السياسي وانعدام العنف: يقيس احتمالات التهديد باستعمالات العنف ضد الحكومة أو فرض تغييرات فيها، بما في ذلك الأعمال الإرهابية.
- ❖ الفعالية الحكومية: تقيس كفاءة الجهاز البيروقراطي، ونوعية تقديم الخدمات العامة.
- ❖ سيادة القانون: يقيس نوعية العقود والشرطة والمحاكم، بما في ذلك استقلالية لجهاز القضائي، ومدى حدوث الجرائم.
- ❖ نوعية الأطر التنظيمية: يقيس مدى تأثير السياسات غير الملائمة لنظام السوق.
- ❖ ضبط الفساد: يقيس استغلال السلطة العامة لتحقيق مآرب ومكاسب شخصية، بما في ذلك أعمال الفساد الصغيرة والكبيرة، واستحواذ النخبة على مقدرات الدول. ويقيس مؤشر ضبط الفساد بين المسؤولين الحكوميين، الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية، مدى تواتر تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين والقضاة، ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة. تتراوح التقديرات بين -2.5 و 2.5 والقيم العليا هي الأفضل.

ويمكن توضيح قيم مؤشر ضبط الفساد للدول العربية كما يلي:

جدول رقم 2: تطور قيم مؤشر ضبط الفساد للدول العربية

البلد	الدرجة (-2.5 to +2.5)	عدد المصادر	السنة	البلد	الدرجة (-2.5 to +2.5)	عدد المصادر	السنة
الجزائر	-0.94	6	2000	موريطانيا	-0.45	4	2000
	-0.69	12	2016		-0.80	11	2016
البحرين	0.38	3	2000	المغرب	-0.11	6	2000
	-0.06	6	2016		-0.15	13	2016
جزر القمر	-1.11	4	2000	عمان	0.80	4	2000
	-0.64	7	2016		0.37	7	2016
جيبوتي	-0.95	4	2000	قطر	0.53	4	2000
	-0.65	7	2016		0.92	8	2016
مصر	-0.55	7	2000	العربية السعودية	-0.19	4	2000
	-0.63	14	2016		0.23	8	2016
العراق	-1.50	4	2000	الصومال	-1.57	4	2000
	-1.40	9	2016		-1.69	10	2016
الأردن	0.08	6	2000	السودان	-0.87	6	2000
	0.27	12	2016		-1.61	12	2016
الكويت	0.59	4	2000	سوريا	-1.03	4	2000
	-0.20	7	2016		-1.57	7	2016
لبنان	-0.54	5	2000	تونس	-0.23	6	2000
	-0.97	12	2016		-0.12	15	2016
ليبيا	-0.87	4	2000	الإمارات العربية المتحدة	0.12	3	2000
	-1.57	8	2016		1.28	8	2016
				اليمن	-1.05	5	2000
					-1.67	10	2016

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports>

من الجدول أعلاه نلاحظ تميز معظم الدول العربية بانتشار وحدة الفساد فيها، وأن معظم قيم المؤشر بالدول العربية سالبة، باستثناء، عمان، إلا أن قيمة مؤشرها انخفضت بـ 0.43 نقطة من 2000 إلى 2016، وأيضاً قطر والأردن أين ارتفعت قيمة المؤشر بـ 0.39 و 0.19 نقطة من سنة 2000 إلى 2016. والإمارات العربية المتحدة والتي تفوقت على جميع الدول العربية من حيث ضبط الفساد حيث ارتفع مؤشرها بـ 1.16 نقطة من 0.12 سنة 2000 إلى 1.28 نقطة سنة 2016. أما الكويت والبحرين فبعدهما كانت قيم مؤشر ضبط الفساد موجبة سنة 2000 إنخفضت إلى -0.20 و-0.06 على التوالي لسنة 2016. في حين انتقلت السعودية من قيمة سالبة للمؤشر سنة 2000 إلى قيمة موجبة سنة 2016 بتحسّن بـ 0.42 نقطة.

وتتمثل الدول التي سجلت تحسّنا من حيث ضبط الفساد فيها بالإضافة إلى الإمارات العربية المتحدة، السعودية، وقطر اللاتي تصدرت الدول العربية في التحسّن المسجل. كل من الأردن، تونس، جيبوتي، الجزائر، العراق، جزر القمر، والأردن.

أما الدول التي سجلت انخفاضاً في مستوى ضبط الفساد تتمثل بالإضافة إلى عمان، هي موريتانيا، المغرب، الصومال، السودان، سوريا، اليمن، البحرين، مصر، الكويت، لبنان، وليبيا.

رغم الارتفاع الضئيل في قيمة المؤشر لدى بعض الدول العربية إلا أن مستوى ضبط الفساد في الدول العربية أقل بكثير من المستوى العالمي، ولا يزال الفساد متفشياً ومنتشراً في معظم الدول العربية على نطاق واسع. مما يتطلب بالضرورة اتباع استراتيجيات وطنية في مختلف الدول العربية لمكافحة هذه الظاهرة والتقليل منها، ويمكن توضيح الدول العربية التي تتبع مثل هذه الاستراتيجية من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم 2: مدى اعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد



المصدر: الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، على الموقع:

[http://www.arabacinet.org/FINAL\\_MAP\\_MODULE/map\\_ar.html](http://www.arabacinet.org/FINAL_MAP_MODULE/map_ar.html)

وفقاً للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد نلاحظ أن معظم الدول العربية لا تعتمد على استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد كـالجزائر، ليبيا، مصر، السودان، الصومال، فلسطين، سوريا، عمان، البحرين، قطر، الكويت، جيبوتي، الإمارات. في حين تعتمد كل من موريتانيا، العراق، الأردن، السعودية، اليمن على استراتيجية لمكافحة الفساد،

وتونس، المغرب، لبنان، في خضم إعداد الاستراتيجية. يضاف لذلك الحاجة إلى جهود دولية تدعم الجهود المحلية في هذا المجال بسبب انتشار الفساد وتخطيه الحدود الوطنية للدول.

إن لانتشار الفساد عدة آثار اقتصادية واجتماعية على هذه الدول، يمكن تسجيل بعضها كما يلي:<sup>43</sup>

- ❖ يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية ويخلق أبعاد اجتماعية، حيث يضعف من النمو الاقتصادي، مما يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التكنولوجيا، كما يضعف من حوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية. وخاصة عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرتشون نصيبا من عائد الاستثمار. وفي هذا الصدد يعتبر الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة وبشكل خاص معيقة للاستثمار، مما يرفع التكلفة الاجتماعية للمشروعات ويخفض العائد على الاستثمار.
- ❖ يؤدي الفساد إلى إضعاف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة، ويدفع إلى الربح غير المشروع عن طريق الرشاوى بدلا من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية، ويحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات، ويفضي إلى معدلات ضريبية متزايدة تجبي من عدد متناقص من دافعي الضرائب، ويقلل ذلك بدوره من قدرة الدولة على توفير الخدمات العامة الأساسية، كما يضعف من شرعية الدولة وسلطتها.
- ❖ يقوم الفساد بتغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي، إذ يبدد السياسيون والمسؤولون المرتشون موارد عامة أكثر على البنود التي يسهل ابتزاز رشاوى كبيرة منها مع الاحتفاظ بسريتها، ويلاحظ أن الأجهزة الحكومية التي ينتشر فيها الفساد تنفق أقل على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وتتجه إلى الإنفاق بشكل أكبر على مجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة.
- ❖ ترفع الرشوة من تكاليف الصفقات وعدم اليقين في الاقتصاد.
- ❖ يضعف الفساد من شرعية الدولة، ويمهد لحدوث اضطرابات وقلقل تهدد الأمن والاستقرار السياسي في الدول.
- ❖ يؤثر الفساد على روح المبادرة والابتكار ويضعف الجهود لإقامة مشاريع استثمارية جديدة.
- ❖ تنطوي الرشوة على الظلم، إذ أنها تفرض ضريبة تنازلية تكون ثقيلة الأثر بشكل خاص على التجارة والأنشطة الخدمية التي تضطلع بها المنشآت الصغيرة.
- ❖ يقود الفساد إلى التشكيك في فعالية القانون وفي قيم الثقة والأمانة إلى جانب تهديده للمصلحة العامة من خلال إسهامه في خلق نسق قبيح يعكسه مجموعة من العناصر الفاسدة وهو ما يؤدي إلى ترسيخ مجموعة من السلوكيات السلبية.
- ❖ يؤثر الفساد على العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية نظرا لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات، حيث يسهم الفساد في إعادة تخصيص الثروات لصالح الأكثر قوة ممن يحتكرون السلطة.

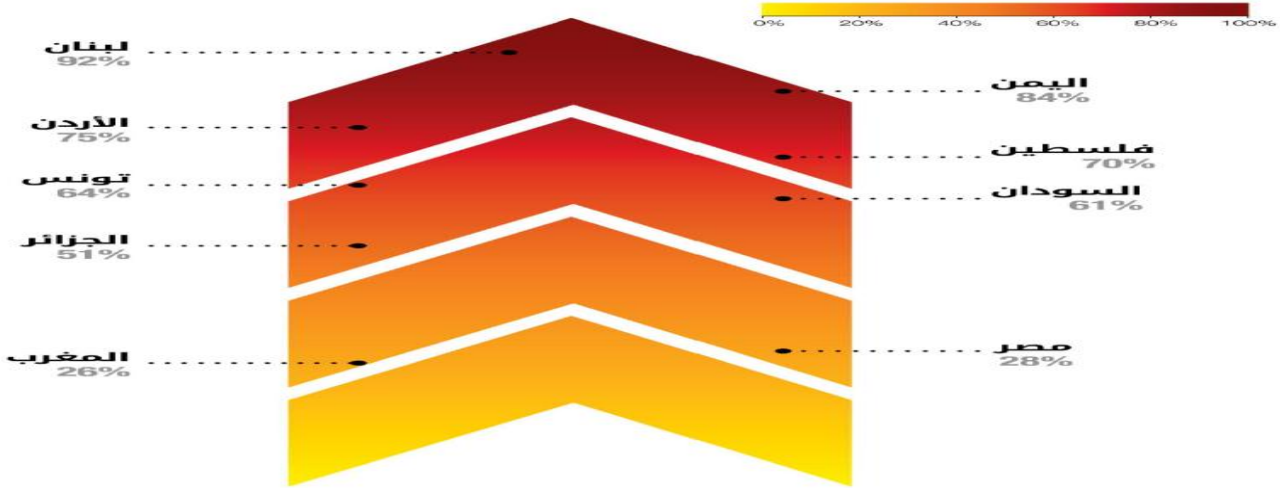
### 3- مقياس الفساد العالمي Global Corruption Barometer:

يرمز له اختصارا (GCB)، وصدر لأول مرة سنة 2003 من قبل منظمة الشفافية الدولية، وبقي يصدر سنويا باستثناء سنتي 2008 و2012، وهو استطلاع لآراء المواطنين حول الفساد وتجارهم في دفع الرشاوى إضافة إلى تقييمهم لمستوى الفساد في أبرز المؤسسات الخدمية وللجهود التي تبذلها الحكومات في مكافحة الفساد في الدول التي يعيشون فيها، فمقياس الفساد العالمي هو استقصاء للرأي العام أي استطلاع للجماهير عامة وليس للخبراء في كل دولة شملها المقياس.<sup>44</sup>

وقد نفذت إستبانة مقياس الفساد العالمي لمجموعة من الدول العربية لسنة 2016 حيث قدر حجم العينة حوالي 1200 شخص، وكانت نتائج الاستبانة موضحة كما يلي:<sup>45</sup>



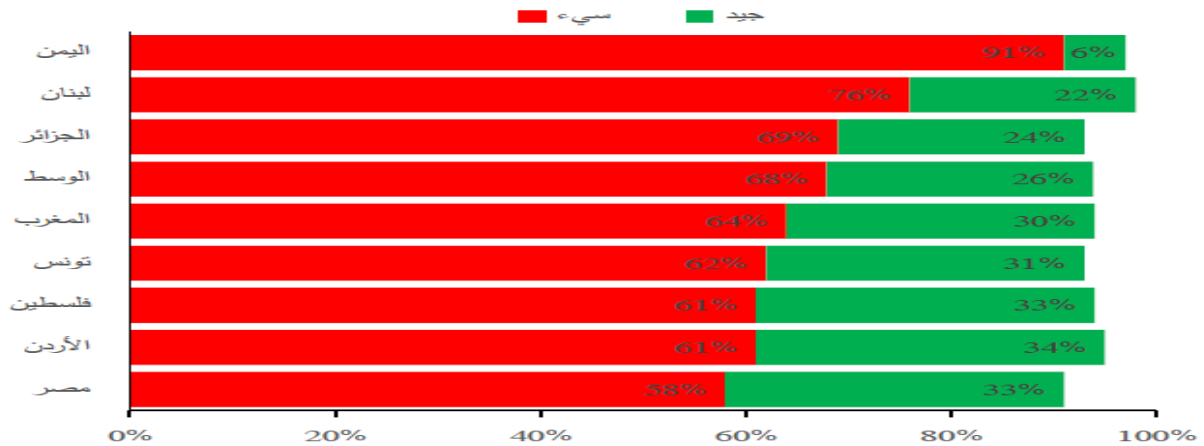
شكل رقم 3: كيف يتغير مستوى الفساد المدرك هل هو في ارتفاع أو في انخفاض مقارنة بالسنة الماضية؟



المصدر: تقرير منظمة الشفافية الدولية، الناس والفساد: دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أبريل 2016، ص 9، على الموقع: [www.transparency.org](http://www.transparency.org)

يعتقد أغلبية المواطنين 61% بأن الفساد قد زاد، بينما يرى 15% أنه قد انخفض، و19% يعتقدون أنه بقي على حاله. في بعض الدول ينظر إلى الوضع بأنه سيء كاليمن والأردن أين رأى 84% و75% أن الفساد قد ارتفع، وترتفع هذه النسبة إلى 92% في لبنان والتي شكلت النسبة الأعلى. ومصر والمغرب كانتا الدولتين الوحيدتين حيث كان للمواطنين آراء مختلطة حول مدى تغير الفساد.

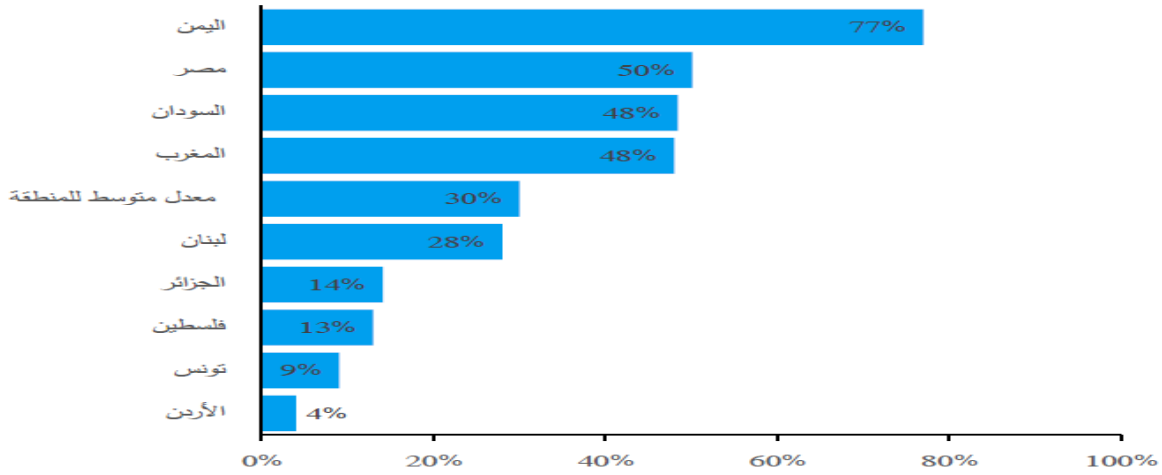
شكل رقم 4: كيف يقيم المواطنون جهود حكوماتهم ضد الفساد؟



المصدر: تقرير منظمة الشفافية الدولية، الناس والفساد: دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أبريل 2016، ص 14، على الموقع: [www.transparency.org](http://www.transparency.org)

أجمع أغلب المواطنون على الأداء السلبي لحكوماتهم في محاربة الفساد. مما يدل على أن الحكومات إما لم تبذل الجهد الكافي لمحاربة الفساد أو أنها لا تنشر وتبين هذه الجهود. والمواطنون في اليمن ولبنان بالتحديد ينتقدون جهود الحكومة في التعامل مع الابتزاز المالي في القطاع العام.

شكل رقم 5: كم عدد مستخدمي الخدمات العامة الذين دفعوا رشوة خلال السنة الماضية

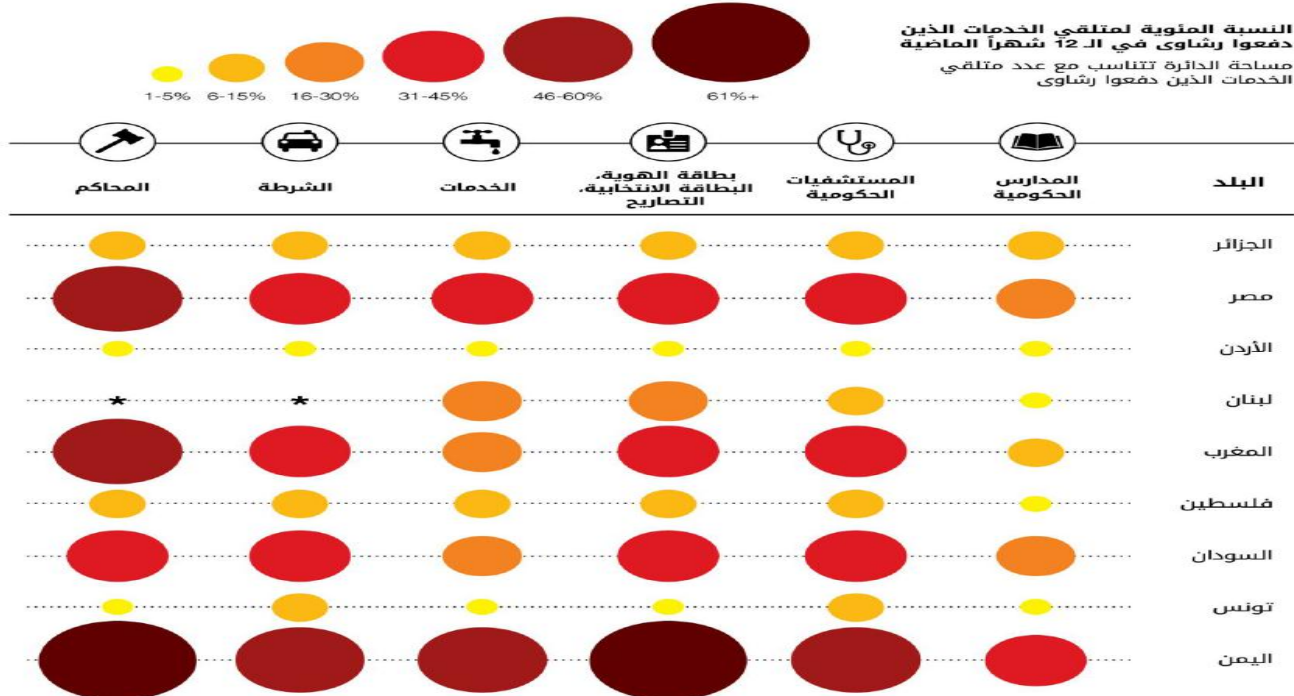


المصدر: تقرير منظمة الشفافية الدولية، الناس والفساد: دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أبريل 2016، ص 17، على الموقع: [www.transparency.org](http://www.transparency.org)

توجد فروق كبيرة في معدلات الرشوة عبر المنطقة. في اليمن تحديدا تعتبر المشكلة كبيرة، حيث دفع 77% رشوة عند الاتصال بالخدمات العامة خلال السنة الماضية. كما أن الرشوة تعتبر أمر اعتيادي في مصر، السودان، والمغرب، حيث قام حوالي نصف الأشخاص في هذه الدول بدفع رشوة عند الاتصال بالخدمات العامة.

على الرغم من ذلك كانت معدلات الرشوة في بعض الدول في المنطقة أقل بكثير ففي فلسطين والجزائر بين 13% و14% دفعوا رشوة، بينما وصل في تونس والأردن 9% و4% على الترتيب.

شكل رقم 6: ماهي الخدمات التي يدفع الناس رشواى من أجل الحصول عليها؟

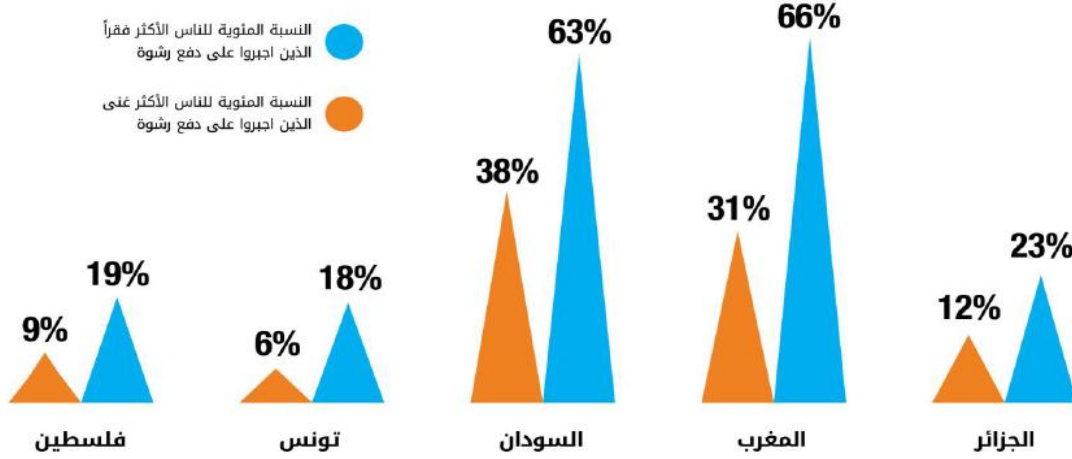


المصدر: تقرير منظمة الشفافية الدولية، الناس والفساد: دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أبريل 2016، ص 21، على الموقع:

[www.transparency.org](http://www.transparency.org)

تبين النتائج أن الخدمات الست في فلسطين، الأردن، والجزائر وتونس نظيفة نسبياً مقارنة بدول أخرى في المنطقة، حيث معدلات الرشوة في الخدمات الست في مصر، اليمن، السودان أعلى بكثير مما يظهر حدة مشكلة الرشوة في هذه الدول بالتحديد.

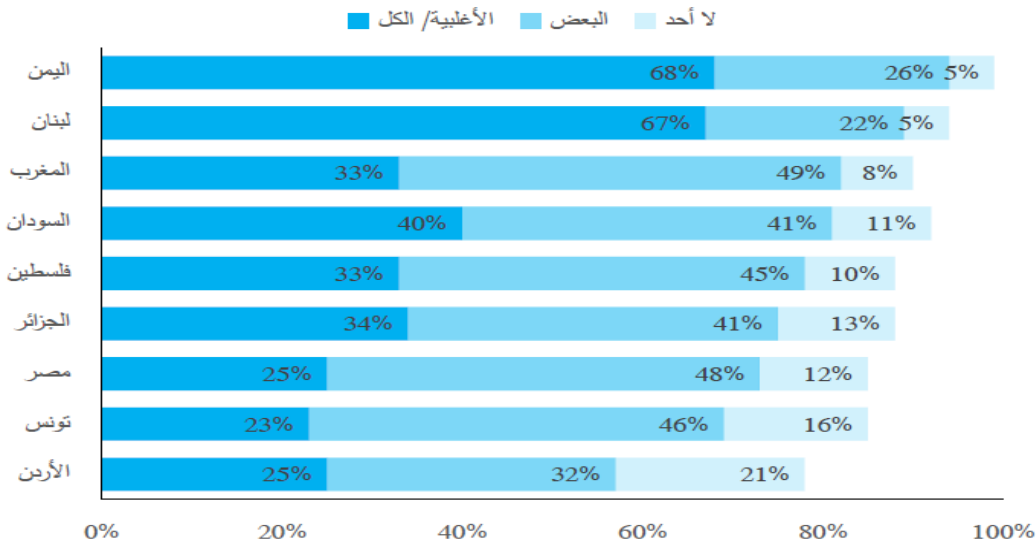
شكل رقم 7: من هم الأكثر اضطراراً لدفع الرشوة



المصدر: تقرير منظمة الشفافية الدولية، الناس والفساد: دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أبريل 2016، ص 23، على الموقع: [www.transparency.org](http://www.transparency.org)

نلاحظ أن هناك فرقاً بين الدول التي تمت دراستها، حيث في الجزائر، المغرب، السودان، تونس، وفلسطين نجد أن الناس الأفقر هم الأكثر احتمالاً لدفع رشوة، لكن في الأردن واليمن نجد أن الأكثر ثراءً هم أعلى بقليل كدافعي الرشوة.

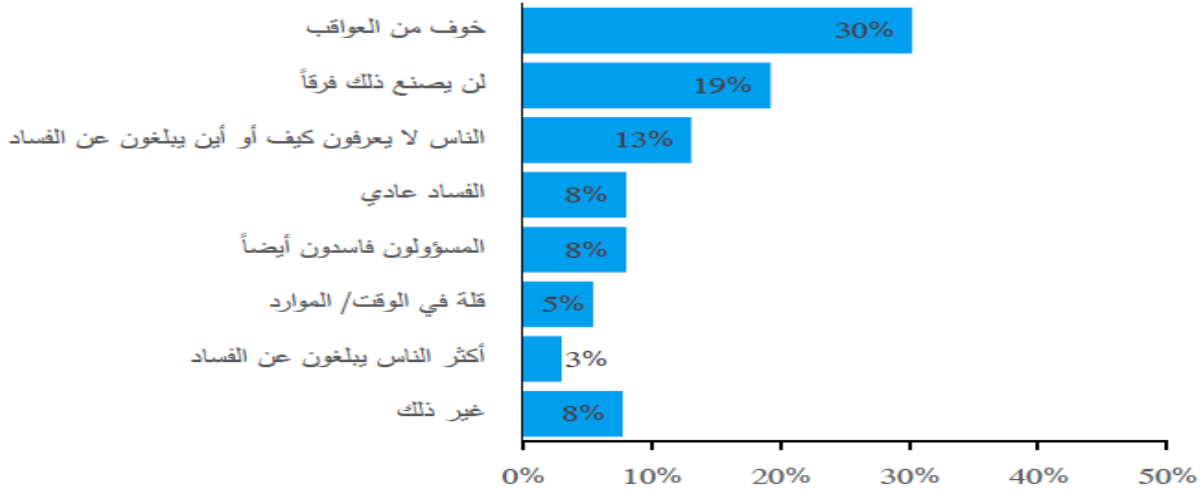
شكل رقم 8: ما مدى فساد القطاع العام؟



المصدر: تقرير منظمة الشفافية الدولية، الناس والفساد: دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أبريل 2016، ص 13، على الموقع: [www.transparency.org](http://www.transparency.org)

عندما ننظر إلى نتائج كل دولة نجد إلى أن أقلية صغيرة فقط تتراوح بين 5% و 21% تقول بأن مؤسسات القطاع العام خالية تماماً من الفساد ما يوضح مدى إدراك مشكلة الفساد في المنطقة. ويعتقد المواطنون في اليمن ولبنان بشكل خاص أن القطاع العام في بلدهم يعاني من فساد منتشر أين أكثر من الثلثين يعتقدون أن غالبية موظفي هذه المؤسسات فاسدون، بينما حوالي الربع يعتقدون أن بعضهم فاسدون، و فقط واحد من بين عشرين يرى أن مؤسسات القطاع العام خالية تماماً من الفساد.

## شكل رقم 9: لماذا لا يقوم المزيد من المواطنين بالإبلاغ عن الفساد



المصدر: تقرير منظمة الشفافية الدولية، الناس والفساد: دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أبريل 2016، ص 28.

على الموقع: [www.transparency.org](http://www.transparency.org)

يظهر التحليل أن السبب الرئيسي لعدم قيام المواطنين بالإبلاغ عن الفساد هو الخوف من العواقب 30%. ففي كل من تونس والأردن وفلسطين يرى من 42% إلى 59% من المواطنين أنه السبب الرئيسي. مما يعني الحاجة لحماية أكثر فعالية للمبلغين.

يعود السبب الثاني أن الأمر لن يحدث فرقاً حيث لن تتم معالجته 19%. حيث في كل من اليمن ولبنان كان هذا هو الوضع تحديداً بـ 26% و30%. مما يعكس النقص في قدرة الحكومة في كلتا الدولتين.

أما السبب الثالث فيكم في عدم معرفة المواطنين بآليات التبليغ عن الفساد 13%. حيث في الجزائر ومصر ترتفع نسبة المواطنين الذين لا يعلمون آليات التبليغ إلى الربع 24%. ما يشير إلى الحاجة لزيادة الوعي بها. كذلك فإن انتشار الفساد في اليمن، لبنان، والسودان يعتبر عاملاً آخر يعتبر عاملاً آخر في عدم قيام المواطنين بالإبلاغ وهو أن الفساد عادي والجميع يقوم به بين 11% و14%. أو أن المسؤولين عن الفساد هم أيضاً متورطون فيه 14% و15%. حيث عندما يكون الفساد وبائياً داخل المجتمع فإنه يطلق اللامبالاة والاستسلام، لهذا ينبغي أن تبذل الحكومات المزيد من الجهود للتعامل المباشر مع الرشوة وأشكال الفساد الأخرى.

#### • استنتاجات ونتائج أداء الدول:

قدم تقرير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة المسحية للفساد العالمي لمجموعة من الدول العربية، ووفقاً لتقييم المواطن لأداء محاربة الفساد في الدول تتمثل هذه النتائج في:

حصلت مصر، الأردن وتونس على أعلى عدد من التقييمات الإيجابية من قبل مواطنيها، ورغم ذلك ذكر أن أداء مصر سيء جداً في انتشار الرشوة في القطاع العام، حيث سجلت أعلى معدل في المنطقة. في الوقت نفسه نجد أن الأردن وتونس تتعاملان مع مخاطر الرشوة بشكل جيد إلى حد ما.

توسّطت الجزائر، المغرب، السودان وفلسطين موقع الدول مقارنة بجيرانهم، مع هذا نجد آراء شديدة السلبية للمواطنين حول تعامل حكومتهم مع الفساد، وأيضاً نجد أن الرشوة متفشية في المغرب والسودان تحديداً.

تنفرد لبنان واليمن في المنطقة بأكثر التقييمات سلبية من قبل المواطنين، وحيث أن اليمن كانت على حافة الانهيار عندما تم إجراء المسح فإن هذه التقييمات تؤشر إلى وجود ضيق شديد داخل الدولة قبيل الحرب وانهيار وشيك للخدمات العامة. أما لبنان المقسم طائفيًا فشل في إنتاج حكومة فعالة منذ تنحية الرئيس السابق في 2014. حيث يبدو

الفساد مسيطرا على السياسة وعلى الطريقة التي تديرها الحكومة نشاطاتها الأمر الذي ينتقده المواطنون بشدة في هذا المسح. وهنا يتم الإشارة إلى أن التعامل مع الفساد يجب أن يشكل أولوية لجميع الأطراف الفاعلة من حكومة، قطاع أعمال، ومواطنين عاديين.

وفي الأخير تبين هذه الدراسة أن الفساد يظل التحدي الرئيسي للمنطقة وأن تطوير آليات فعالة ضد الفساد بحاجة إلى أن يسير يدا بيد مع ضمان الحقوق الأساسية كحرية التعبير والتنظيم في المنطقة ككل، والسماح بمشاركة المواطنين والمجتمع المدني بفعالية في الحياة العامة.

### ثالثا- واقع الفساد في الجزائر

إن مصطلح الفساد جديد في التشريع الجزائري، إذ لم يستعمل قبل سنة 2006، كما لم يجرم الفساد في قانون العقوبات قبلها، غير أنه بعد تصديق الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004 كان لزاما عليها تكييف تشريعاتها الداخلية بما يتلائم وهذه الاتفاقية فصدر قانون الوقاية من الفساد، ومكافحته رقم 01/06 المؤرخ في 2006/02/20 المعدل والمتمم والذي جرم الفساد بمختلف مظاهره، وهذا القانون مستمد في جوهره من أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

#### 1- الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد:

بخصوص تجربة الجزائر في مكافحة الفساد، نشير إلى اتخاذ العديد من التدابير خاصة التشريعية منها، كما يلي:<sup>46</sup>

##### 1-1- قامت الجزائر بالانضمام لكل من:

- ❖ الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب المرسوم الرئاسي رقم 128/04 المؤرخ في 2004/04/19، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر 2003. وتتمثل أغراض هذه الاتفاقية في: ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجع، ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد، بما في ذلك في مجال استرداد الموجودات، تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية.
- ❖ الانضمام لاتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بمابوتو بتاريخ 11 يوليو 2003، وقد صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 137-06 المؤرخ في 10 أبريل 2006، والتي تهدف لما يلي:
  - تعزيز وتشجيع الدول الأطراف بإنشاء الآليات اللازمة في إفريقيا لمنع الفساد وضبطه والمعاقبة والقضاء عليه وعلى الجرائم ذات الصلة في القطاعين العام والخاص.
  - تعزيز وتسهيل التعاون بين الدول من أجل ضمان فعالية التدابير والإجراءات الخاصة بمنع الفساد والجرائم ذات الصلة في إفريقيا وضبطها والمعاقبة والقضاء عليها.
  - تنسيق ومواءمة السياسات والتشريعات بين الدول الأطراف لأغراض منع الفساد، ضبطه والمعاقبة والقضاء عليه.
  - تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق إزالة العقبات التي تحول دون التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.
  - توفير الظروف الملائمة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة.
- ❖ الانضمام للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المحررة بالقاهرة بتاريخ 12 ديسمبر 2010،<sup>47</sup> والتي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 249-14 المؤرخ في 8-9-2014، والتي تهدف إلى:

- تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه بكل أشكاله، وسائر الجرائم المتصلة به وملاحقة مرتكبيها.

- تعزيز التعاون العربي على الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه واسترداد الموجودات.

- تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

- تشجيع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في منع ومكافحة الفساد.

❖ الانضمام للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من خلال الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، في 26 حزيران 2013. <sup>48</sup> وقد أسست هذه الشبكة في 30 جويلية 2008، وتسعى لتوفير أرضية مشتركة لجميع الأطراف المعنيين بغية استكشاف سبل تطوير السياسات المضادة للفساد وذلك من خلال سلسلة من النشاطات الميدانية كالمؤتمرات وورش العمل، والدورات التدريبية والجولات الدراسية.<sup>49</sup>

## 2-1- يتمثل الإطار التشريعي والتنظيمي للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر في:

❖ قانون رقم 01-06 المؤرخ في 20-02-2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المتمم بالأمر رقم 05-10 المؤرخ في 26 غشت 2010، والمعدل والمتمم بالقانون رقم 15-11 المؤرخ في 2 غشت 2011، والذي يهدف إلى:

- دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته.

- تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص.

- تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته، بما في ذلك استرداد موجوداته.

❖ أمر رقم 01-07 المؤرخ في 1 مارس 2007، يهدف إلى تحديد حالات التنافي والالتزامات الخاصة ببعض المناصب والوظائف، ويطبق على شاغلي منصب تأطير أو وظيفة عليا للدولة التي يمارسونها ضمن الهيئات والإدارات العمومية والمؤسسات العمومية والمؤسسات الاقتصادية، بما فيها الشركات المختلطة التي تحوز فيها الدولة 50% على الأقل من رأس المال، وكذا على مستوى سلطات الضبط أو كل هيئة عمومية أخرى مماثلة تتولى مهام الضبط أو المراقبة أو التحكيم.

❖ مرسوم رئاسي رقم 06-414 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، والذي هدف لتحديد نموذج التصريح بالممتلكات، حيث يشمل التصريح بالممتلكات جردا لجميع الأملاك العقارية والمنقولة التي يملكها الموظف العمومي وأولاده القصر في الجزائر و/أو خارجها، ويعد التصريح وفقا للنموذج الملحق بهذا المرسوم، في نسختين يوقعهما المكتتب والسلطة المودع إليها.

❖ مرسوم رئاسي رقم 06-415 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، والذي يحدد كفاءات التصريح بالممتلكات بالنسبة للموظفين العموميين غير المنصوص عليهم في المادة 6 من القانون المتعلق بالوقاية من الفساد المذكور أعلاه.

وقد قامت السلطات بنص إطار تشريعي وتنظيمي للوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما واللذات يعدان من أهم مظاهر الفساد، يتمثل في:

❖ القانون رقم 05-01 المؤرخ في 6/2/2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، المعدل والمتمم.

❖ مرسوم تنفيذي رقم 13-318 المؤرخ في 16 سبتمبر 2013، المتعلق بإجراءات الكشف عن الأموال والأملاك الأخرى وتحديد موقعها وتجميدها في إطار مكافحة الإرهاب.

❖ نظام بنك الجزائر رقم 03-12 المؤرخ في 28 نوفمبر 2012، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

### 1-3- تتمثل أهم الجهات المكافحة للفساد في الجزائر فيما يلي:

جدول رقم 3: أهم الجهات المكافحة للفساد في الجزائر

أهم المهام	الوزارة	التأسيس	الهيئة
مراقبة كل العمليات المالية للدولة ورقابة كل الأموال العمومية مهما يكن الوضع القانوني لمسيري هذه الأموال أو مستفديها.	هيئة مستقلة	1980	مجلس المحاسبة
تهتم أساسا بالنظر في شكاوى المواطنين والموظفين في حالة تعسف السلطة التنفيذية وتقوم بتقديم حلول للمشاكل المطروحة وتحولها للسلطات العليا.	هيئة مستقلة	1996 وتم حلها في 2002	هيئة وسيط الجمهورية
تستلم تصريحات الاشتباه المتعلقة بكل عمليات تمويل الإرهاب أو تبييض الأموال وتعالجها بكل الوسائل. تقترح النصوص التشريعية المحاربة لهما، وتضع الإجراءات الضرورية للوقاية منهما.	هيئة مستقلة	2002/4/7	خلية معالجة الاستعلام المالي
تهتم باقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد وتكرس مبادئ دولة الحق والقانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الممتلكات والأموال العمومية والمساهمة في تطبيقها.	هيئة مستقلة	2006/11/22	الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته
أداة عملية في مجال مكافحة كل أشكال المساس بالمال العام وهو هيئة مركزية للضبطية القضائية مكلفة بالبحث وتسجيل المخالفات في إطار قمع الفساد.	وزارة الدفاع الوطني وزارة المالية	2011/12/8	الديوان المركزي لقمع الفساد
تهدف لمكافحة الفساد بجميع أشكاله في جميع المجالات والقطاعات، والوقاية منه، حماية الأموال العامة والممتلكات العمومية. مساندة مكشفي الفساد، المبلغين عنه وحمايتهم، تسيير أجهزة مكافحة الفساد ورصد ومتابعة قضاياها.	جمعية وطنية مستقلة	2012/07/07	الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد ANLCC

المصدر: - محمد أمين بربري، مراد كريفار، دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، 2017، ص 62.

- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الطبعة 2، 2014، ص ص 197-216.

رغم التدابير التي اتخذتها الجزائر لمكافحة الفساد، إلا أنها تمتلك الأدوات لممارسة الرقابة والردع دون فعالية، فلا تزال هناك مشاكل رئيسية في التنفيذ والتطبيق، خاصة في ظل نقص الشفافية في الجزائر والتي يمكن توضيح مستواها كما يلي:

## جدول 4: مؤشر الشفافية في صنع السياسات الحكومية

السنوات	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016	2018/2017
قيمة المؤشر	3.1	2.6	3.4	3.6	3.4	3.2	3.2
الترتيب	142/137	144/144	148/133	178/107	140/122	138/127	137/121

من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية لسنوات الدراسة، (The Global Competitiveness Report) على الموقع: <http://www3.weforum.org/docs/GCR2017-2018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2017%E2%80%932018.pdf>

نلاحظ أن المؤشر انتقل من 3.1 سنة 2012/2011 إلى 2.6 من 7 سنة 2013/2012 وهي نسبة جد متدنية تصنف الجزائر أقل الدول شفافية، ثم تحسنت قيمة المؤشر ليلعب 3.6 سنة 2015/2014، أي زيادة بـ 0.5 نقطة مقارنة بـ 2012/2011، بعد ذلك عاودت الانخفاض في الموسم الموالي لتصل إلى 3.2، أي مستوى دون المتوسط بترتيب 121 من أصل 137 دولة سنة 2018/2017، ما يدل على ضعف الشفافية في الجزائر من حيث صنع السياسات الحكومية.

## جدول رقم 5: مؤشر الميزانية المفتوحة

السنوات	2008	2010	2012	2015	2017
قيمة المؤشر	100/2	100/1	100/13	100/19	100/3

Source : international budget partnership, open budget survey 2017, p54, <https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/open-budget-index-rankings/>

يوضح الجدول السابق مستوى الشفافية في الجزائر من خلال مؤشر الميزانية المفتوحة الذي يعني بعمليات شفافية الميزانيات حول العالم، ويقاس مدى الشفافية، المشاركة الاجتماعية، والمسائلة من خلال 125 سؤال يعدها باحثون مستقلون تركز على ثمانية مستندات رئيسية:<sup>50</sup> "بيان ما قبل الميزانية، مشروع الميزانية، الميزانية المعتمدة، ميزانية المواطن، التقارير الشهرية، تقرير نصف السنة، تقرير نهاية السنة، تقرير التدقيق المالي". يتم ترتيب الدول حسب التقييم الكلي المتحصل عليه ضمن سلم تنقيط من 0 إلى 100.

نلاحظ أن الجزائر تصنف وفق هذا المؤشر ضمن الدول التي لا تقدم أو تقدم القليل من المعلومات حول الميزانية بمعنى هناك إخفاء لبعض الحقائق والمعلومات عن المواطنين ومنظمات المجتمع المدني، ومن ثم غياب المشاركة العامة إذ بلغ مؤشرها 0 من 100 في 2015 إلى سنة 2017، وعليه من أجل تعزيز تدابير مكافحة الفساد ينبغي تشجيع الشفافية التي تعد شرطا أساسيا يسمح بمراقبة، محاسبة ومساءلة القطاع العام ومنه تخفيض الفساد. وأيضا ولا يمكن لجهود مكافحة الفساد أن تنجح عن طريق أعمال تقوم بها المؤسسات الحكومية فحسب، بل لا بد أن يشارك في هذه الجهود المجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص وغيرها، بشكل يعطي لكل جهة من هذه الجهات صوتا وقدرة على الفعل. كما سجلت الجزائر أداءا ضعيفا فيما يخص الرقابة لسنة 2017 بمؤشر 31 من 100 لرقابة السلطة التشريعية والمؤسسة العليا للرقابة المالية،<sup>51</sup> وهي نتيجة دون المتوسط.

هذه النتائج الضعيفة للشفافية تؤدي إلى زيادة وتعميم الفساد في الجزائر وتؤثر على مدى فعالية تطبيق وتنفيذ التدابير المتخذة لمكافحته، حيث لا تزال هذه الظاهرة منتشرة على نطاق واسع، وهو ما توضحه مؤشرات الفساد، فقد عرفت الجزائر عدة قضايا فساد في الألفية الجديدة.

## 2- أهم قضايا الفساد في الجزائر خلال الألفية الجديدة:

تتمثل أهم قضايا الفساد في الجزائر خلال الألفية الجديدة في:<sup>52</sup>



- 1-2- **بنك الخليفة: سنة 2003**، حيث تورط عدة شخصيات مرموقة ومسؤولين كبار في الدولة، وتعد قيمة الخسارة 1.5 مليار دولار مصرح عنها وما بين 3 إلى 5 مليار دولار حسب المتبعين، وقد صدر في حق المؤسس عبد المومن خليفة حكم غيابي سنة 2004 بـ 5 سنوات سجن وغرامة 85 مليون دولار لارتكابه مخالفات مصرفية، ثم صدر حكم غيابي جديد في مارس 2008 بالمؤبد تسلمته الجزائر في ديسمبر 2013 لتنتقل محاكمته من جديد.
- 2-2- **البنك التجاري والصناعي، سنة 2003**، حيث قدرت قيمة الخسارة بـ 13 مليار دينار جزائري وفر المدير العام إلى فرنسا التي لم تسلمه إلى الجزائر، وحكم على المؤسس محمد خروبي بـ 10 سنوات سجن بتهمة التملك غير المشروع واختلاس أموال عمومية.
- 3-2- **الصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار، 2005**، حيث قدرت قيمة الخسارة بـ 30 مليون دولار، أدين بالاختلاس ويوجد مجموعة كبيرة من المتهمين من بينهم المدير العام للصندوق وزوجته اللذان فرا للخارج.
- 4-2- **قطاع السكن والعمران، 2003**، حيث أثبتت التحقيقات التي أجريت بعد زلزال بومرداس أن البناء غير مطابق لشروط السلامة، أي أن هناك اختلاس للأموال المخصصة للبناء.
- 5-2- **الفساد في قطاع الجمارك، 2006**، حيث تم فصل 100 جمركي ورفعت دعاوى قضائية ضد 530 موظف للتورط في العديد من قضايا الفساد، كما عرض 80 ملف على المجلس التأديبي الخاص بالجمارك، وشملت العديد من التحقيقات على عمليات الاستيراد التي يشتبه في تخفيض قيمتها وعمليات أخرى تم تضخيم قيمتها بهدف تبييض الأموال أو تحويل العملة الصعبة للخارج.
- 6-2- **قطاع المحروقات 2010، و2013**، عرف هذا القطاع العديد من قضايا الفساد من بينها تلقي رشاوى منح الصفقات والمشتريات وإنجاز مقرات جديدة لشركة سونطراك، تورط في هذه القضايا كبار المسؤولين في الشركة ويتعلق الأمر بإبرام صفقات نفطية مشبوهة (صفقات بالتراضي) مع شراء أجنبى كلفت شركة سونطراك خسائر مادية معتبرة ما سبب في دفع الشركة الوطنية مبالغ باهضة للشركات الأجنبية لقاء خدمات يمكن الحصول عليها بتكاليف أقل، وقدرت هاته الصفقات بأكثر من 1600 صفقة حيث قيمة الصفقات المشبوهة لا تقل عن مئات ملايين الدولارات.
- 7-2- **فضيحة الطريق السيار شرق غرب**، الذي يمتد من الحدود الشرقية للجزيرة للبلاد على مسافة 1500 كم، وقد بدأ المشروع بـ 4 مليار دولار ووصل إلى 14 مليار دولار في حين لم تتعدى نسبة إنجازه 40%، أما التكلفة النهائية بعد إتمام إنجازه لا تقل عن 20 مليار دولار ما يكفي حسب الخبراء لإنجاز طريقين سيارين الأول شرق-غرب والثاني شمال-جنوب. وتبين بعد التحقيق أن هاته المبالغ لم تكن سوى عمولات ورتشاوى ضخمة تورط فيها إطارات سامية في وزارة الأشغال العمومية مع شركات أجنبية مكلفة بإنجاز الطريق السيار شرق-غرب حيث تم إحالتهم للعدالة بتهم الرشوة، استغلال النفوذ، استغلال الوظيفة العامة، تلقي هدايا بطريقة غير قانونية وتبييض الأموال.
- وتعد الجزائر من أكثر الدول سرفا وهدرا للمال العام فوفقا لمؤشر الإسراف في الإنفاق الذي يصدره تقرير التنافسية العالمية والذي يقيم مدى رشادة الإنفاق الحكومي في الدولة، من وجهة نظر رجال الأعمال في العديد من دول العالم، حيث تتراوح قيمة المؤشر بين نقطة واحدة (الأكثر إسرافا)، و7 نقاط (كفاءة عالية في توفير السلع الضرورية والخدمات) تحصلت الجزائر على النتائج الموضحة كما يلي:

## جدول رقم 6: مؤشر الإسراف في الجزائر

السنوات	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
القيمة	3.7	3.2	3.3	3	2.4
الرتبة	134/48	133/80	139/64	142/79	144/116
السنوات	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016	2018/2017
القيمة	2.8	3.1	3.1	3.1	3.1
الرتبة	148/101	178/74	140/76	138/75	137/75

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية لسنوات الدراسة، (The Global Competitiveness Report) على الموقع: <http://www3.weforum.org/docs/GCR2017-2018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2017%E2%80%932018.pdf>

نلاحظ من الجدول السابق أنه خلال الموسم 2009/2008 تعدى مؤشر الإسراف النصف أي أن وضع الجزائر في مجال الكفاءة وضع متوسط، إلا أن سنة 2010/2009 عرفت انخفاضا بلغ 13.51% في المؤشر، وارتفع قليلا سنة 2011/2010 بنسبة طفيفة تقدر بـ 3.12%، لكن عاود هذا المؤشر في الانخفاض أين سجل خلال السنة 2012/2011، 3 نقاط فقط، ليصل إلى 2.4 و 2.8 خلال الموسمين 2013/2012 و 2014/2013 ما يعني زيادة الإسراف والتبذير وعدم رشادة الإنفاق العمومي في الجزائر. وقد ارتفع المؤشر خلال سنة 2015/2014 بنسبة تقدر بـ 10.71%، لكن رغم هذا التحسن الطفيف إلا أنه لم يصل حتى النصف، وبقي عند القيمة 3.1 إلى غاية 2018/2017، ما يعني أن الجزائر لا تزال تتميز بالإسراف وعدم الكفاءة في توجيه الموارد وتوفير السلع والخدمات الضرورية رغم الأموال الضخمة الموجهة لتحسين الخدمات العمومية. مما يستوجب ضرورة اتخاذ السلطات إجراءات لترشيد الإنفاق العام والاستغلال الأمثل للموارد العامة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومحاربة الفساد. فكما ذكرنا سابقا يعد الإسراف والتبذير من أهم أشكال الفساد أين هناك علاقة قوية بينهما، فلو نظرنا لمؤشر الإسراف بالإمارات العربية المتحدة وقطر اللتان تحصلتا على المرتبة الأولى والثانية على الترتيب عربيا في محاربة الفساد نجده يساوي 6.2 و 5.8 من 7 على التوالي، وقد جاءت الإمارات العربية المتحدة في الرتبة الأولى من 137 دولة، وقطر الرابعة،<sup>53</sup> ما يدل على رشادة الإنفاق العمومي في الدولتين.

## 3- تطور قيم مؤشرات الفساد في الجزائر:

## 3-1 مؤشرا مدركات الفساد:

يمكن توضيح تطور مؤشرات في الجزائر خلال الفترة 2003-2017 كما يلي: (المقياس /100)

## جدول رقم 7: تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر

السنة	قيمة المؤشر	الرتبة	عدد البلدان المصنفة	السنة	قيمة المؤشر	الرتبة	عدد البلدان المصنفة
2003	26	88	133	2011	29	112	183
2004	27	97	146	2012	34	105	176
2005	28	97	159	2013	36	94	177
2006	31	84	163	2014	36	100	175
2007	30	99	180	2015	36	88	168
2008	32	92	180	2016	34	108	176
2009	28	111	180	2017	33	112	180
2010	29	105	178				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على [https://www.transparency.org/research/cpi/cpi\\_2009/0](https://www.transparency.org/research/cpi/cpi_2009/0)

يتضح لنا من الجدول أن الجزائر توجد ضمن البلدان المتأخرة في مجال الحد من الفساد، ففي سنة 2003 تحصلت على درجة سيئة قدرت بـ 2.6 من 10، وهي السنة الأكثر فسادا خلال سنوات الدراسة مما يرجع لتفشي الظاهرة وحدتها في الجزائر والتي تعد خلال هاته السنة من أكثر الدول فسادا في العالم، بعد ذلك عرفت الفترة 2004-2008 تحسنا طفيفا في قيمة المؤشر أين ارتفع إلى قيمة إلى 3 وتجاوزها بقليل منذ سنة 2006، مما سمح للجزائر من الخروج من القائمة السوداء للدول الأكثر فسادا في العالم، ويمكن إرجاع ذلك للانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وإصدار القانون رقم 6/1 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006. لكن منذ 2009 انخفضت قيمة المؤشر من جديد لتبلغ 2.8 ويمكن إرجاع ذلك للبرنامج التكميلي لدعم النمو الذي أطلقتته الجزائر والذي بلغت قيمته الإجمالية حوالي 9682 مليار دينار عند نهاية 2009.<sup>54</sup> ما فتح شهية الفاسدين في ظل ارتفاع أسعار النفط وزاد من الإسراف وممارسة مختلف أشكال الفساد، لتستمر الجزائر في كونها من أكثر الدول فسادا إلى غاية سنة 2011.

بداية من سنة 2012 أصبح يتم حساب المؤشر من أصل 100 نقطة وكلما اقترب إليها أصبح أكثر نظفا، وقد تحصلت الجزائر على 34 نقطة لهذه السنة ثم استقرت قيمة المؤشر عند 36 نقطة إلى غاية سنة 2015، أين عاود الانخفاض إلى 34 و33 نقطة برتبة 178/108 و180/112 لسنتي 2016 و2017 على التوالي.

نلاحظ أن قيمة المؤشر لم تبلغ النصف ولم تقترب منه حتى خلال أي سنة من سنوات الدراسة حيث لم تبلغ 37 في أحسن الظروف، ما يدل أن الجزائر لا تزال من الدول التي تعاني من حدة وانتشار هذه الظاهرة بكل أشكالها ومظاهرها، ويرجع ذلك لعدم فعالية الإصلاحات والتدابير الحكومية المتخذة من قبل السلطات في ظل مناخ يساعد على تعميم وخلق الفساد على كل المستويات. ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب منها: افتقار للشفافية، انعدام الأمن، عدم التطبيق الفعلي لقوانين مكافحة الفساد، استمرارية هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، عدم وجود ضمانات كافية للأشخاص أو المؤسسات التي تبلغ عن حالات الفساد، الثروة النفطية التي فتحت شهية الفاسدين، التساهل في تطبيق العقوبات، عدم إشراك المجتمع المدني والهيئات المستقلة، عدم وجود صرامة في محاربة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال، ضعف الرقابة التشريعية، ونقص في حرية الصحافة والإعلام، بالإضافة إلى عدم استقلالية القضاء.

خلال سنة 2017 كان الحد الأدنى والأعلى للمؤشر 29 و37 على الترتيب بانحراف معياري 2.32 نقطة، ونظرا لأن عدد المصادر قليل فإن مستوى الثقة في المؤشر غالبا ما تكون قليلة أي أقل من 90%، حيث تم استخدام 6 مصادر من قبل منظمة الشفافية الدولية لحساب مؤشر مدركات الفساد لسنة 2017، والتي يمكن توضيحها التي تستخدمها كما يلي:

## جدول رقم 8: مصادر مؤشر مدركات الفساد للجزائر لسنة 2017

القيمة	المؤشر الفرعي (المصدر)
34	منتدى الاقتصاد العالمي (EOS) (استطلاع الرأي التنفيذي)
22	تقييم لمخاطر البلد الصادرة عن مؤسسة البصيرة العالمية
37	مؤشر التحول الصادرة عن مؤسسة بيرتلسمان
32	دليل مخاطر الدولة العالمي PRS
37	تنوع مشروع الديمقراطية
37	تقييمات وحدة الاستخبارات الاقتصادية للدولة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

[https://www.transparency.org/news/feature/corruption\\_perceptions\\_index\\_2017](https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017)

يستنتج من الجدول أعلاه أن منظمة الشفافية الدولية لا تقوم بإجراء أي استبانة لقياس مدركات الفساد وإنما تعتمد على المؤشرات الفرعية في استخراج درجات الدول المختلفة وذلك بحساب الوسط الحسابي لهذه المؤشرات (جمع درجات المصادر المختلفة وقسمتها على عدد المصادر)، وحيث أن المؤشرات الفرعية لمؤشر مدركات الفساد تقوم بإجراء استبيانات لقياس ظواهر مختلفة في البلد كالتحول الديمقراطي، مؤشر بيرتلسمان للحكم المستدام، التنافسية العالمية، عدالة القانون، وغيرها من المؤشرات الفرعية، وعليه لرفع درجة الجزائر في مؤشر مدركات الفساد يجب رفع درجات المؤشرات الفرعية.

## 2-3- مؤشر ضبط الفساد:

يمكن توضيح تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 كما يلي:

## جدول رقم 9: تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر

السنة	عدد المصادر	قيمة المؤشر	السنة	عدد المصادر	قيمة المؤشر
2000	6	0.94-	2009	12	0.58-
2002	6	0.88-	2010	12	0.52-
2003	8	0.69-	2011	13	0.54-
2004	10	0.68-	2012	14	0.5-
2005	10	0.48-	2013	14	0.47-
2006	11	0.52-	2014	13	0.6-
2007	12	0.56-	2015	12	0.66-
2008	12	0.59-	2016	12	0.69-

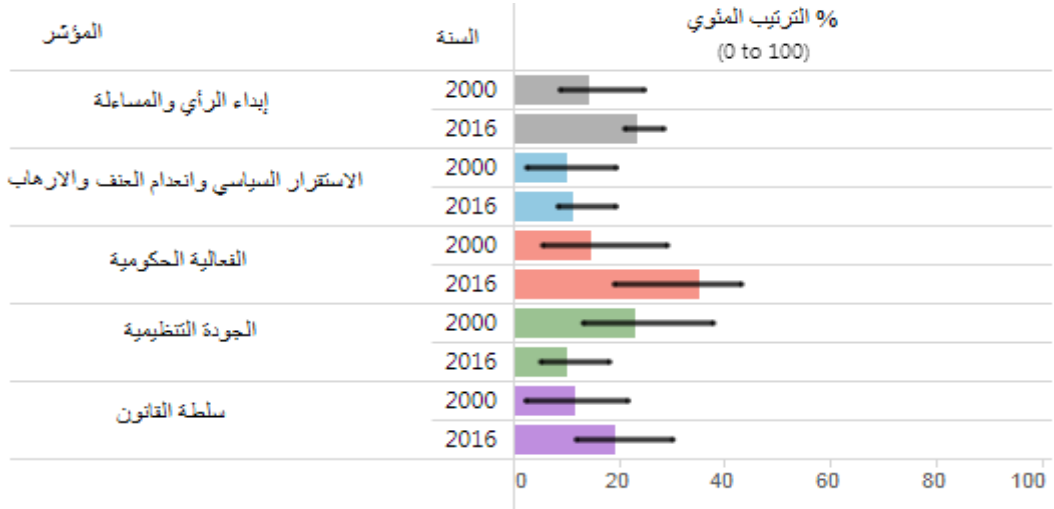
المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على: <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports>

نلاحظ القيم الضئيلة لمؤشر ضبط الفساد الذي يتراوح بين 2.5- و2.5+، أين لم تتعدى قيمته في الجزائر 0.47- في أحسن الظروف سنة 2013، ورغم التحسن في قيمة المؤشر بـ0.25+ نقطة من سنة 2000 إلى 2015 إلا أن قيمة المؤشر لا تزال جد ضئيلة مقارنة بالمستوى العالمي حيث سجلت الجزائر قيما ضعيفة في مجال مكافحة الفساد. مما يجعل الرشوة، نهب الأموال العمومية، وغيرها من مظاهر الفساد تنخر أجهزة الدولة في ظل ضعف فعالية تنفيذ القانون.

وباستعراض المكونات الأخرى للمؤشر العالمي لنظام الإدارة العامة لسنة 2016 نجدها لا تتعدى 0.88- وترتيبها المنوي 23.65% في مجال إبداء الرأي والمساءلة، -1.14 بترتيب منوي 11.43% في مجال الاستقرار السياسي وانعدام العنف، -0.54 بترتيب منوي 35.1% في مجال الفعالية الحكومية، -1.17 بترتيب منوي 10.10% في مجال الجودة التنظيمية،

و-0.85- بترتيب مئوي 19.23% في مجال سلطة القانون. ورغم تحسن قيم معظم هذه المؤشرات مقارنة بسنة 2000 علما إلا أنها لا تزال غير مقبولة علما أن معظم هذه المؤشرات قيمتها موجبة في الدول المتقدمة وتتعدى 75% على الأقل .

شكل رقم 10: مكونات للمؤشر العالمي لنظام الإدارة العامة



المصدر: <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports>

## خاتمة:

من خلال دراستنا تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

- إن الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من شأنه أن يسهم في تعزيز الإطار القانوني لهذه الظاهرة.
- تتفوق الإمارات العربية المتحدة وقطر على سائر الدول العربية استنادا لقيم مؤشر مدركات الفساد وضبط الفساد، وقد صنفتها منظمة الشفافية الدولية كأفضل دولتين عربيتين من حيث الإجراءات والآليات المتخذة ميدانيا فيما يخص متابعة الفساد بمؤسسات وأجهزة الدولة.
- عدم فعالية تدابير مكافحة الفساد في الجزائر ومعظم الدول العربية استنادا للقيم الضعيفة ودون المتوسط لمؤشرات الفساد في معظمها ومراتبها غير المشرفة.
- رغم التحسن في قيم مؤشر ضبط الفساد في الجزائر وبعض الدول العربية إلا أن قيم المؤشر لا تزال ضئيلة وأقل بكثير من المستوى العالمي.
- ينتشر الفساد في ظل غياب الشفافية، المشاركة، ما يعرقل المحاسبة، المساءلة والرقابة، وهو حالة الجزائر التي تتميز بضعف في مستويات الشفافية وغياب المشاركة اللتان تعدان شرطا أساسيا يسمح بتعزيز جهود مكافحة الفساد.
- تعد الجزائر من الدول الأكثر هدرا وسرفا للمال العام وعدم رشادة سياسة الإنفاق العمومي استنادا لما يوضحه مؤشر إشراف للسنة الحالية 2017/2018 الذي يصدره تقرير التنافسية العالمية.
- يضعف الفساد من ثقة الجمهور في الحكومة وقدرتها على إصلاحه ومكافحته، وهو ما يوضحه استطلاع منظمة الشفافية الدولية لمجموعة من الدول العربية التي يرى أغلب مواطنوها أن أداء حكوماتهم سيء في مكافحته.

## الإحالات والمراجع:

- 1- دانييل كاوفمان، تأثير الفساد، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2015، ص 21.
- 2- خليل عبد القادر، دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد في الجزائر، جامعة المدية، ص 3، مداخلة على الموقع: <http://www.univmedea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5CProtection%20argent%20et%20contre%20la%20corruption2009-2010/4.pdf>.
- 3- صلاح الدين فهد محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ص 34، التوزيع الإلكتروني لـ [www.kotobarabia.com](http://www.kotobarabia.com).
- 4- منتدى الاستراتيجيات الأردني، منظومة للسلوك والنزاهة: وسيلة لمكافحة الفساد، الأردن، 2017، ص 9.
- 5- بوزيد سايج، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الرشيد في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 56.
- 6- منتدى الرياض الاقتصادي، الفساد الإداري والمالي الواقع والآثار وسبل الحد منه، الدورة السادسة، 2013، ص 25.
- 7- نفس المرجع، ص ص 25-26.
- 8- ثروت زيد وآخرون، الدور التربوي ومكافحة الفساد، هيئة مكافحة الفساد، وزارة التربية والتعليم، فلسطين، 2012، ص 13.
- 9- يوسف خليفة اليوسف، الفساد الإداري والمالي: الأسباب والنتائج وطرق العلاج، مجلة العلوم الاجتماعية، قسم الاقتصاد، مجلد 30، عدد 2، ص 271.
- 10- وصال سعيد، الفساد الاقتصادي في البلدان النامية الأسباب والآثار وآليات المعالجة، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005، ص 341.
- 11- صالح مفتاح، معارف فريدة، الفساد الإداري والمالي: أسبابه، مظاهره، ومؤشرات قياسه، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، 6-7 ماي 2012، ص 6.
- 12- إسماعيل نعمة، علي حمزة أصل، الفساد وتأثيره على بعض حقوق الإنسان المجسدة في دستور العراق لسنة 2005، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الرابع، السنة السادسة، ص 16.
- 13- صلاح الدين فهد محمود، مرجع سبق ذكره، ص 46.
- 14- صبرينة كركودي، عتيقة وصال، الوفاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الإسلامي (مشكلة الإثراء غير المشروع لموظف القطاع العمومي)، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 7، 2016، ص 227.
- 15- محمد وارث، الفساد وأثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر، دفاثر السياسة والقانون، العدد الثامن، جانفي 2013، ص 89.
- 16- إسماعيل نعمة، علي حمزة أصل، مرجع سبق ذكره، ص 16.
- 17- بوزيد سايج، مرجع سبق ذكره، ص 57.
- 18- محمد وارث، مرجع سبق ذكره، ص 87.
- 19- إسماعيل نعمة، علي حمزة أصل، مرجع سبق ذكره، ص 16.
- 20- صبرينة كركودي، عتيقة وصال، مرجع سبق ذكره، ص ص 228-229.
- 21- محمد أمين بربري، مراد كريفار، دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، 2017، ص 59.
- 22- منتدى الرياض الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 26.
- 23- المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات، مركز العمليات الانتقالية الدستورية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، 2014، ص 25.
- 24- ثروت زيد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-16.
- 25- المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات، مركز العمليات الانتقالية الدستورية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سبق ذكره، ص 27.
- 26- صالح مفتاح، معارف فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 8.
- 27- مركز المشروعات الدولية الخاصة، اللامركزية ومحاصرة الفساد في المحليات وتأثيره على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، سلسلة أوراق سياسات تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، مصر، ص 22.

- <sup>28</sup>- جون سوليفان، جورج كيل، أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ، وأداب المهنة، وحوكمة الشركات، منتدى حوكمة الشركات الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، مجموعة البنك الدولي، الدليل السابع، ص7.
- <sup>29</sup>- منتدى الرياض الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص27.
- <sup>30</sup>- اللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 201-2018، جمهورية مصر العربية، ص2.
- <sup>31</sup>- صبرينة كركودي، عتيقة وصاف، مرجع سبق ذكره، ص230.
- <sup>32</sup>- محمد وارث، مرجع سبق ذكره، ص86.
- <sup>33</sup>- وصاف سعدي، مرجع سبق ذكره، ص340.
- <sup>34</sup>- صلاح الدين فبهي محمود، مرجع سبق ذكره، ص44.
- مركز المشروعات الدولية الخاصة، مرجع سبق ذكره، ص22.
- صالح مفتاح، معارف فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 1-2.
- <sup>35</sup>- منتدى الاستراتيجيات الأردني، مرجع سبق ذكره، ص4.
- <sup>36</sup>- خليل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 6-7.
- <sup>37</sup>- منظمة الشفافية الدولية، على الموقع:  
[https://www.transparency.org/news/feature/corruption\\_perceptions\\_index\\_2017](https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017)
- <sup>38</sup>- منتدى الاستراتيجيات الأردني، مرجع سبق ذكره، ص10.
- <sup>39</sup>- منتدى الاستراتيجيات الأردني، مرجع سبق ذكره، ص 38.
- <sup>40</sup> - world economic forum, The Global Competitiveness Report, 2017/2018,  
<http://www3.weforum.org/docs/GCR2017-2018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2017%E2%80%932018.pdf>
- <sup>41</sup>- منتدى الرياض الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 0-61.
- <sup>42</sup>- خليل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص11.
- <sup>43</sup>- وصاف سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 345.
- <sup>44</sup>- غزوان رفيق، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة لحالة العراق)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد 9، 2016، ص183.
- <sup>45</sup>- تقرير منظمة الشفافية الدولية، الناس والفساد: دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أبريل 2016، على الموقع:  
[www.transparency.org](http://www.transparency.org)
- <sup>46</sup>- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الطبعة 2، 2014، ص ص 6-161.
- قانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، 2006.
- <sup>47</sup>- اتفاقيات تعاون، الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، مجلة القضائية، العدد الرابع، 1433هـ.
- <sup>48</sup>- الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، على الموقع:  
<http://www.arabacinet.org/index.php/ar/structure/official-members>
- <sup>49</sup>- نفس المرجع.
- <sup>50</sup>- عبيودي فاطمة الزهرة، الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الانفاق العام في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 7، 2016، ص194.
- <sup>51</sup> - Open budget survey, international budget partnership IBP, 2017, p56.
- <sup>52</sup>- سارة بوسعيد، دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013/2012، ص ص 123-124.
- محمد أمين بربري، مراد كريفار، مرجع سبق ذكره، ص62.

<sup>53</sup> - world economic forum, The Global Competitiveness Report, 2017/2018, <http://www3.weforum.org/docs/GCR2017-2018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2017%E2%80%932018.pdf>

<sup>54</sup>- كريم زرمان، التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009-2001، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، 2010، ص 200.